

العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في مدينة بورتسودان

★ د. ياسر عبد المحمود حامد التهامي

- أستاذ مُشارك بقسم الجغرافيا-كلية الآداب والعلوم
الإنسانية-جامعة البحر الأحمر-السودان

★★ الباحث / صدام ماجد عوض السيد × ×

محاضر مُتعاون بقسم الجغرافيا-كلية الآداب والعلوم
الإنسانية-جامعة البحر الأحمر-السودان

المستخلص:

تتناول هذه الورقة العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في مدينة بورتسودان والتي هدفت الي التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، معرفة اهم انواع الجرائم بمنطقة الدراسة والمساهمة في وضع حلول علمية تقلل من نسب ارتكاب الجرائم بمنطقة الدراسة. واستخدم الباحثان منهج المسح الاجتماعي والمنهج الإحصائي وتم جمع المعلومات من خلال المصادر الاولية مثل الاستبانة والمصادر الثانوية مثل الكتب والمراجع والبحوث المنشورة. اهم نتائج الدراسة تمثلت في ان العوامل الإجتماعية مثل الامية والفقر والتفكك الاسري والصحة السيئة هي السبب الرئيسي في إرتكاب الجرائم بمنطقة الدراسة، إنحصرت الجريمة بمنطقة الدراسة بريف المدينة ومناطقها الحدودية. اوصت الدراسة بضرورة تنمية ريف المدينة بفتح المراكز الثقافية للشباب وتوعيتهم بخطر الجريمة، وعمل مشاريع تنموية لزيادة الدخل اليومي للأسر والحد من ظاهرة الفقر، والتنشئة الاسرية للأطفال والتربية على القيم والعادات الدينية الحميدة والعمل على توعية المجتمع وتثقيفه ونشر التعليم بالمنطقة.

Abstract:

This study deals with the factors influencing the crime in Port Sudan. The study aims at identifying the social factors leading to the crime. It also aims at knowing the most important types of crime in the study area

and contributing to the development of scientific solutions that reduce the crime rates in the study area. The researchers used the social survey method and the statistical method. Information was collected through primary sources such as the questionnaire and secondary sources such as books, references and published research. The most important findings of the study are that social factors such as illiteracy, poverty, family disintegration and bad companions are the main reasons for committing crimes in the study area. Crime in the study area was confined to the countryside and its border areas. The study recommended the development of rural areas; and, to open cultural centers for young people; raise awareness of the danger of crime; and establishing development projects to increase the daily income of families and reduce the phenomenon of poverty. In addition to the upbringing of children and education based on religious values and good social habits. Moreover, raising community awareness and dissemination of education in the region

المقدمة:

الجريمة بمفهومها العام كما رأينا، هي إحدى المشكلات الاجتماعية التي تعانيها المجتمعات المختلفة، وهي قديمة قدم الإنسان نفسه، ومن ثم فقد شغلت إهتمام العلماء بمختلف تخصصاتهم خاصة الاجتماعية منها، وذلك للحد من آثارها ومقاومة وقوعها. وعلماء الجغرافيا كغيرهم إهتموا بالظاهرة الإجرامية باعتبارها حدثاً يقع في الحيز المكاني متأثراً بخصائصه المميزة ومؤثراً فيه. وعلى الرغم من أن التخصص لم يكن واضحاً في الجغرافية القديمة إلا أننا يمكن مناقشة موضوع الظاهرة الإجرامية ضمن موضوعات الجغرافية الاجتماعية التي تدرس المشكلات الاجتماعية في الحيز المكاني. فجغرافية الجريمة تعد جزءاً من الجغرافية الاجتماعية التي تهتم بدراسة الكائن الإجتماعي وأنشطته الاجتماعية في البيئة المحيطة به، أي دراسة السلوك المكاني في البيئة الاجتماعية. وعلى كل فجغرافية الجريمة هي مرآة تعكس لنا واقعاً يمكن من خلاله التنبؤ بعدد المناوشات في المجتمع، مثل التفاوت الاجتماعي والبطالة وتدهور المساكن وعدم المساواة التي تسهم بشكل ما في الجريمة¹.

لقد ارتفعت في الآونة الأخيرة درجة التنبه من أخطار زيادة معدلات الجريمة دولياً ومحلياً وعلى كافة الأصعدة الرسمية والشعبية، ومع ارتفاع معدلاتها تم الربط بين العوامل الاجتماعية والجريمة كسبب لارتكابها، وبالبحث فقد تبين أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والظروف الغير ملائمة والتي في الغالب قد تحيط بالفرد وتدفعه إلى ارتكاب جريمته، وغالباً ما تكون لاقترابها والدخول المتدنية للفرد والأوضاع الأسرية الغير مستقرة والصحة والرفاق وهو ما يطلق عليه أصدقاء السوء لهو من العوامل المؤثرة والتي تلعب دوراً بارزاً في دفع تلك الأفراد إلى ارتكاب الجرائم أو ممارسة سلوك إجرامي معين.

ولقد أصبحت الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية لا تقف عند حد معين ولا تنحصر علممجتمعات بعينها دون المجتمعات الأخرى، ومع التسليم بأن الظروف غير ملائمة قد تتوافر أكثر في المجتمعات النامية عنها في المجتمعات المتقدمة، إلا أن هذه النظرية تقابلها نظريات أخرى تسلّم بأنه كلما تقدمت المجتمعات تظهت بها الجريمة المنظمة والتي تكون أشد خطراً على المجتمع بل وتتشكل أنواع وسبل جديدة من الجرائم لم تكن موجودة، وعلى سبيل المثال (جرائم النصب) وما نسمعه يومياً من جديد الأساليب والحيل.

وفي السابق فقد تنبه المجتمع إلى خطر الجريمة والأثر السلبي الناشئ عن ممارستها، وكيف أنها تعيق التقدم وتؤثر على استقرار المجتمع، ومعالجته للسيطرة على توازن المجتمع من الانحطاط بسلوك الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، فقد ظهرت بعض الطرق والأساليب المضادة للجريمة لمنعها والوقاية منها، ومع أن هذه الأساليب لم تكن كافية وفي ذاتها قد تكون ساذجة إلا أنها قد شكلت النواة لأساليب أخرى تمثلت في الجزاءات والعقوبات المطبقة علمرتكب الجريمة.

ومعالجته الهائل والذي نعيشه الآن واختلاف النظم والقوانين بل واختلاف الحياة الاجتماعية عما ذي قبل، وظهور التشريعات الحديثة بكل أشكالها، إلا أن الجريمة ومعدلات ارتكابها أخذت في ازدياد مستمر، ويشهد على ذلك التنظيمات الإجرامية المنتشرة في البلاد والمجتمعات الأكثر ازدهاراً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وهو ما دفع بالمجتمعات المتقدمة وقبل المجتمعات النامية إلى الهولة لمعالجة هذه الظاهرة والحد من انتشارها بلو الوقاية منها، والعمل على دراسة أسبابها من قبل المتخصصون بهدف التوصل إلى تفسير علمي للسلوك الإجرامي يجعل من السهل التغلب على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إليه.

الجريمة ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية قبل ان تكون حالة قانونية. وانطلاقاً من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع. فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع. وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشريرة وان الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الإجرامي. وليس وجه العجب في الجريمة أنها موعلة في القدم، فتلك حقيقة رواها لنا التاريخ فيما روى، بل إن الكتب السماوية تعود بالجريمة إلى عهود اشد سحراً وابعد تحورا مما بلغه التاريخ. فهي تحكي لنا أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعدما اخرج من الجنة حتى قدم للشرب قربانا، فسفح دم أخيه ظلما وعدوانا وكان مصرع هاويل على يد قايل أول مأساة إنسانية على وجه الأرض، إنما وجه العجب فيما يردده بعض الباحثين عن ثبات نسبة الإجرام وهم يعنون بذلك إن كل جماعة من الناس يؤدي للجريمة ضريبة ذات نسبة ثابتة. وان اختلف الباحثون في هذا الأمر فإنهم يتفقون جميعاً على إن الجريمة ظاهرة اجتماعية رافقت المجتمع البشري منذ نشأته. فالجريمة من وجه نظر الاجتماعيين تعد سلوكاً مغايراً للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط وضوابط تقيد سلوك الفرد، فالجريمة هنا مفهوماً العام هي الأفعال تضر الفرد والمجتمع معا، لذلك تصدى المجتمع لها فسن القوانين الجنائية وحددت العقوبات للمخالفين وكذلك وضع

عقوبات اجتماعية للمخالفين لأعرافها وقيمها المتعارف عليها وواجب إضرامها والامتنال إليها.^٤ أما من الناحية القانونية فهي كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات باعتباره هو الذي يتضمن الأفعال المحرمة ويحدد مقدار عقوبتها ولما كانت الجريمة بطبيعتها عملا ضارا بالمجتمع لذا شرعت الهيئة الاجتماعية عقابا على مرتكبيها.

وللعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة في ارتكاب وحدوث الجريمة حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره من سواء الناس والظروف الاجتماعية هنا تقتصر مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا وترتبط حياته بحياتهم لفترة طويلة من الزمن وهؤلاء هم أفراد أسرته ومجتمعه ومدركته والأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم وقد دلت التجارب قديما وحديثا على ان سلوك الفرد يتأثر إلى حد بعيد بسلوك من حوله وبالأخص المقربين إليه ولما كانت الجريمة سلوكا يدينه القانون فان أقدم الفرد عليه أو إحجامه عنه مردود في جانب كبير منه إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تميز مجتمعه الصغير عن غيره من المجتمعات سواه.

وتعتبر الأسرة من أقوى العوامل الخارجية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتتحكم في سلوكه وتوجيهه ففيها يمارس تجاربه الأولى ومنها يستمد خبراته وعنها يقتبس العادات والتقاليد ويعرف معنى الخطأ والصواب ومن أهم مظاهر تفكك الأسرة هو التفكك المادي الذي يراد به غياب احد الوالدين أو كليهما معا في نطاق الأسرة، وتؤكد الإحصاءات ان الصلة وطيدة بين التفكك الأسري المادي وبين ارتكاب الجريمة.^٥

مشكلة البحث:

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة مستمرة رافقت المجتمع البشري منذ نشوئه وما زالت مترافقة بأشكال وصور

شتى وستبقى ما دام في النفس البشرية طموح وميل وهوى وقدر من الفجور وما دام هناك شيطان يوسوس للنفس الأمارة بالسوء ويشجعها أو يغريها على اقرار الإثم فان الجريمة تبقى قائمة قال تعالى: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا)^٦.

تلعب الجريمة دوراً هاماً في العصف بكل عوامل الاستقرار والتقدم والرفاهية وتحقيق التنمية في اي مجتمع ولها أبعادها وآثارها لاقتصادية والاجتماعية. هذه الدراسة تركز علي معرفة العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم بمدينة بورتسودان. ولايضاح مشكلة البحث نطرح السؤال التالي:

١- ما هي العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم بمنطقة الدراسة .؟

فروض البحث:

١. تفكك العلاقات الاسرية من العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة.
٢. تدني الدخل المادي والبطالة عاملان رئيسيان في ارتكاب الجرائم.

٣. البيئة السكنية والصحة السئية من اكبر المؤثرات في ارتكاب الجرائم.
٤. تدني المستوى التعليمي وعدم الامام بالقانون شجعا لارتكاب الجريمة.

أهمية البحث:

١. تشخيص المسببات الحقيقية لحدوث الجريمة.
٢. الدراسة تمثل محاولة للإسهام بإضافات معرفية أخرى في حدود هذا الموضوع ومن هنا تتضح فائدة وجدوى هذه الدراسة وأهميتها في هذه المرحلة التي تشهد تغييرا سريعا يصعب التحكم في مساره أحيانا، لذا وجب علينا الوقوف وبشكل دقيق على كل أسباب وخصائص هذا النوع من السلوك محاولين السيطرة عليه وتوجيهه.

أهداف البحث:

١. التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة.
٢. معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية.
٣. معرفة اهم انواع الجرائم بمنطقة الدراسة.
٤. المساهمة في وضع حلول علمية تقلل من نسب ارتكاب الجرائم بمنطقة الدراسة.

منهجية البحث:

يشير مفهوم المنهج إلى كيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة وموضوع البحث وقد استخدمنا في دراستنا المناهج التالية:

١- منهج المسح الاجتماعي:

المنهج الآخر المستخدم في بحثنا الحالي هو منهج المسح الميداني الذي يعتبر طريقة مهمة للبحث الاجتماعي العلمي ذلك أنها تزود الباحث بمعلومات أصلية ليست معروفة للباحثين الآخرين، وطريقة المسح الاجتماعي كما يعرفها (هايسون) عبارة عن جهود تعاوئي يتيح الطريقة العلمية لدراسة المشاكل الاجتماعية القائمة التي تقع ضمن حدود جغرافية معينة ومعالجتها. كما تميز هذا المجهود بانتشار حقائقه واستنتاجات وتوصياته حتى يمكن ان تكون معلومات عامة للمجتمع المحلي وقوة من اجل عمل منسق مثمر ويرى (موريس) انه عبارة عن طريقة من طرق التحليل والتفسير على نحو علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو سكان معينين.^٧

٢- المنهج الإحصائي:

وهو عبارة عن استخدام الوسائل الحسابية والرياضية في تجميع البيانات المختلفة ومن ثم تنظيم وتبويب تلك البيانات والمعلومات عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بها ومن ثم الحصول علي نتائج الدراسة.

حدود البحث:

أ- الحد المكاني: تتمثل في سجنى مدينة بور تسودان التي تقع بين دائرتي عرض ١٨ و ٢٣ درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول ٣٣ و ٣٩ درجة شرق جرينتش.

- ب- الحد الزمني:تناول الدراسة الفترة الزمنية بين ٢٠١٠ - ٢٠١٥م.
ج- الحد البشري: تركز هذه الدراسة علي الموقوفين لارتكابهم جرائم بسجني بورتسودان.
د- الحد الموضوعي: ركزت الدراسة علي العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم.

مصادر جمع المعلومات:

هناك مصدرين أساسين للبيانات هما:

أ- مصادر البيانات الأولية: تستخدم فيها أدوات وسائل البحث الميداني المعروفة مثل الاستبيانات والملاحظة الشخصية والمقابلات وغيرها.

ب- مصادر البيانات الثانوية:هي البيانات المنشورة أو التي جمعها الباحث فعلاً من الميدان في حالات سابقة ومن أهم مصادرها المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع وبالأبحاث العلمية التي أجريت في الموضوع والمقالات المنشورة في الدوريات العلمية من المكتبة العامة والمتخصصة.

الدراسات السابقة:

تهتم اغلب البحوث الاجتماعية بالدراسات الاجتماعية السابقة فهي تزود الباحث بمعلومات مهمة عن الدراسات النظرية والميدانية التي قام بها العلماء والمتخصصون والمشابهة لموضوع البحث وذات علاقة وثيقة به لكي يستفيد منها الباحث في تحديد الإطار النظري التي تعتمد عليها فصول الدراسة ومباحثها، فهي تكون مكملية للنتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسات السابقة ويمكن ان تشكل إضافة لها، كذلك يرجع إليها الباحثون والمتخصصون في الحقل الدراسي للموضوع وهناك أهمية أخرى للدراسات السابقة حيث أنها توجه الباحث في إعداد دراسته وصياغتها بشكل صحيح وتام، وسوف أتناول هنا دراستين تكون لهما علاقة بموضوع دراستنا: دراسة الحسن { ١٩٩٣ } حول دور التصنيع في السلوك الإجرامي». ان هذه الدراسة النظرية تسلط الضوء على العلاقة بين التصنيع وارتكاب السلوك الإجرامي، فهي تؤكد على ان الجرائم تكثر في البيئات الصناعية وتقل أو تنعدم في البيئات الريفية أو القروية نظرا لتعدد طبيعة الحياة في المجتمع الصناعي وبساطتها وسهولتها في المجتمع الريفي والقروي، وان الوسط الاجتماعي المركب والمعقد كالوسط الصناعي مثلا يعد سببا من أسباب الجنوح والجريمة وتظهر الجرائم في المجتمعات الصناعية، كما تبين الدراسة، لان البيئة الصناعية تشجع على الفردية وتؤمن بأهمية تحرر الفرد من الجماعات التقليدية.

دراسة عبد الله { ٢٠١١ } حول العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم بمدينة الرمادي العراقية، والتي هدفت الي التعرف علي العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة بالرمادي وتوصلت الدراسة الي ان تفكك العلاقات الاجتماعية وتدني المستوي التعليمي والدخل من اهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم.

الاطار النظري للدراسة:

الجريمة: ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان

وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء^٥ فالجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس^٦.

ومن جهة النظر النفسية فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة.

أما من وجهة النظر الاجتماعية فقد برزت اتجاهات عديدة فالأول يرى ان الجريمة هي جمع أخطاء السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب^٧.

أما من وجهة نظر العلماء فلهم تعريف أخرى فعالم الاجتماع الفرنسي (إميل دور كهاريم) يعرف الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها. ويعتقد (سذرلاند) ان الجريمة سلوك تخرمه الدولة لضرره بها ويمكن ان ترد عليه بعقوبة، أما العالم (وليم بونجيه) فيرى ان الجريمة هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة اشد قسوة من مجرد رفضها القانوني (السيد، بدون تاريخ، ص ١٥٢). أما العالم (تارد) فيقول عن الجريمة أنها تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخرى وتتأصل في المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة) فلهذين العاملين أهمية كبرى في المجتمعات من حيث ممارسة العادات والتقاليد عن عبد الجبار، عريم (١٩٧٣): نظريات علم الاجرام، مطبعة المعارف، بغداد. طريق عاملين (التقليد والمحاكاة).

عرف العالم (كارفو) الجريمة على أنها: عمل ضار وبذات الوقت يجرح المشاعر التي اتفق على تسميتها بالمشاعر الأدبية لجموع الناس.

ولكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية فلا بد هنا ان تتضمن بعض الخصائص التي توضحها عن المشكلات الاجتماعية الأخرى ومن هذه الخصائص انه يجب ان يحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضرر للصالح العام وبصورة فعلية لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده لأنه يشكل جريمة فالنية في ارتكاب الجريمة والتفكير بها عن دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ به قانونياً.

أما الخاصية الثانية فهي يجب ان يكون هذا الضرر محرماً قانونياً ومعرفاً في قانون العقوبات ووجوب توافر القصد الجنائي أي الشخص الذي يرتكب الفعل الضار حرمه القانون وهو ممتلك حرية الإرادة. فيجب هنا ان يتوافق القصد الجنائي والتصرف الإجرامي، ومن خواصها أيضاً ان تتوفر العلاقة السببية في الضرر المحرم قانوناً وسوء التصرف ويجب ان يحدد العقاب في الجريمة وينص عليها قانوناً وتفصل، هذه الخصائص المختلفة للجريمة ترتبط جميعاً بطبيعة السلوك الذي يمكن

ان يطلق عليه اسم (الجريمة) أما العقوبات المفروضة فالقاضي هو الذي يحددها بموجب القانون اخذ بنظر الاعتبار ظروف الجريمة وطريقة ارتكابها.^٨

ومن الاتجاهات التي فسرت الجريمة هو الاتجاه النفسي الذي كان يمتاز بمدخل فردي، أي تأكيده على نوازع الفرد وميوله وتكوينه النفسي من دون ان يراعي الظروف الاجتماعية، إضافة إلى ان الكثير من الأفعال النفسية التي تعد منحرفة من الوجهة السيكولوجية قد لا تمثل الجريمة بحد ذاتها.

ان الجريمة بالمعنى النفسي هي أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكا خطيرا لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي والتي تحدد لها الشرع عقاباً يتناسب مع خطورتها، وان التعريف الإجرائي والذي يتناسب مع الدراسة هي أنها « أي فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم التي تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحدى هذه المشكلات.^٩

فيما بعد فقد ظهرت وسائل للحد من الجريمة في المجتمع الحديث وقد اتخذها القانون الجنائي والتي خصها بعض العلماء بقولهم هي « العدالة في تطبيق القانون هو السبيل الاوفق في الحد من الجريمة».

حيث ان هذه الأسس أصبحت من أهم خصائص القانون الجنائي فقد خصها العالم (سندر لاند) بقوله: «إن القانون الجنائي يجب ان يحمل صفة (المساواة، التخصص، العقوبة، الجزائية) أي ان العقاب يجب ان يحدد لكل نوع من أنواع الجرائم وان يتساوى الجميع أمام القانون وان تتحقق العدالة فيه وانه لا جريمة بدون عقاب».

أما العلماء الذين اهتموا بالإصلاح قبل العقوبة هو العالم (بكاريا) الذي يعتبر بان معيار كل إصلاح هو تحقيق اكبر قدر ممكن من السعادة والرفاهية لأكبر عدد من الناس ثم مقلوته المشهورة « بان العقاب يجب ان يكون محدد بحدي العدالة والمصلحة الاجتماعية ومن الظلم ان يتعدى العقاب هذه الضرورة لنهاية المجتمع».

هنا العقاب يجب ان يكون رادعاً وليس انتقامي وهذه الفكرة قد يتبناها المعنيون بإصلاح المجرم وعلاجه، وان اغلب المؤتمرات والندوات كانت تنادي في ذلك الوقت بمنح العقوبة الانتقامية القاسية وتحاول جعلها رادعة وعلاجية وهذه ليست رحمة وشفقة بالمجرم بل تخليص المجرم من (العود) إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية (الجميلي).^{١٠}

وهناك عدة مدارس تناولت موضوع الجريمة كل حالة حسب اختصاصها وحسب مفاهيمها، فمن هذه المدارس هي: المدرسة الاجتماعية، النفسية، الايكولوجية، الاكنيكالية، الجغرافية وغيرها من المدارس التي تناولت هذا الموضوع وسوف نتطرق هنا إلى واحدة من هذه المدارس هي (المدرسة الاجتماعية) التي تعتبر من أهم المدارس التي أكدت على أهمية العوامل الاجتماعية ونادت بان المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع، وأصحاب هذه المدرسة اعتقدوا ان الجريمة والجنوح ما هما إلا نتاج للعوامل الاجتماعية فالفكرة الكلاسيكية نادت بمبدأ الإرادة الحرة واكتساب اللذة

ناقشها أصحاب الفكرة الوضعية فقد كانت نقطة النقاش هي اكتساب اللذة مشترك مع كل أفراد الهيئة الاجتماعية، إذن فلماذا يكتسب بعض الأفراد ملذاتهم بالطرق المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والمخالفة للقوانين؟ فالجواب هنا ان جماعة الفكرة الوضعية تقول ان الظروف المحيطة بالفرد التي لا يمكن ان يتحملها بعضهم يلجئون إلى سلك الطرق التي حرمها القانون، ومن أفكار العلامة (فرويد) ان الإنسان يولد وعنده استعداد بان يزيد حالة اللذة ويقلل من حالة الألم، فالمجرمين الذين تحيط بهم الظروف السيئة وتسبب لهم بعض الانحرافات النفسية لا يمكنهم ان يتأخروا في اكتساب ذاتهم لذلك يلجئون إلى الجريمة.

الخلفية التاريخية لتطور المجتمعات في العراق والمجتمعات الحديثة الأخرى منذ الخمسينيات من القرن العشرين: نلاحظ ان الجريمة كأى ظاهرة اجتماعية بدأت تستفعل في المجتمع العراقي نتيجة تهيؤ العوامل التي تستند إليها الجريمة وتنمو الجريمة كما ونوعا وتتطور أساليبها من شكل لآخر بتطور المجتمع وتعقده وتشيعه بالأساليب المنحرفة والخارجة عن القوانين، وان تحول المجتمع زراعي تقليدي إلى شبه صناعي منذ الخمسينيات من القرن العشرين وانتقال المجتمع من طور الزراعة إلى طور الصناعة والتصنيع أدى هذا الانتقال إلى زيادة معدلات الجريمة في المجتمع العراقي.

وبعد التنوع الثقافي الحضاري في المدن الحديثة والصناعية من الأسباب التاريخية لارتفاع حجم الجريمة فالمدينة تحتوي على عناصر سكانية مختلفة فهذا الاختلاف يؤدي إلى التفكك وعدم وجود التضامن الاجتماعي الذي يؤدي أيضا إلى العزلة الاجتماعية التي تدفع الفرد إلى القيام بأعمال سلوكية منحرفة ولاسيما إلى ان علاقته في المجتمع الحضري تكون رسمية وسطحية إلى حد ما في تلك المجتمعات مما يدفعه إلى فعل الجريمة.

من جانب آخر فان انتماء الفرد إلى أكثر من جماعة مؤسسة تجعله يعيش لكن وطأة الضغوط المتنافرة لهذه الجماعات (كالأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام). حيث ان هذه الجماعات تريد منه مطالب قد تثقل كاهله ولا يستطيع ان يلبها على النحو الصحيح فيؤدي ذلك إلى تصدع في شخصيته مما يدفعه إلى الانحراف والجريمة.

السلوك الإجرامي:

هناك العديد من النظريات التي تناولت تفسير هذا السلوك المعقد والحقيقة تشير ان غالبية علماء الإجرام لا ينكرون ان علم الإجرام لا زال قاصراً عن تقديم نظرية علمية كاملة في مجال السياسة وظل مطلب السياسة شغل العلماء الشاغل، وما زال علماء الجريمة المعصرون يحاولون العثور على تفسير نظري كامل لسبب السلوك الإجرامي.¹¹

فهو سلوك بشري يشترك مع السلوك الغير إجرامي في كثير من الأشياء وعلى هذا فيجب ان يفسر ضمن الإطار العام الذي يستخدم في تفسير السلوك البشري العام. فقد ظهر كثير من الالتباس فيما يخص السلوك الإجرامي ويرجع ذلك إلى فشل الباحثين بتعريف وتحديد وضبط

مستويات أو درجات التفسير، وهنا يشمل هذا التحليل انه يمكن نقد علماء الإجرام في تفسير السلوك الإجرامي في مستوى من مستوياته بعيدا عن سبب حدوثه فالفقر مثلا ظرف من الظروف التي تساعد على تطور السلوك الإجرامي بسرعة ولكن ذلك درجة من درجات التفسير المتعلق في تطور السلوك الإجرامي ولكنه ليس العامل المسبب لحدوث السلوك الإجرامي، فمن المستطاع وضع نظرية اجتماعية للسلوك الإجرامي من وجهة نظر الجماعة المحلية المجتمع أو أي جماعة أخرى.^{١٢}

فنتيجة للبحوث والدراسات العلمية الخاصة بالجريمة والمجرمين والتي استندت على السلوك الإجرامي فقد توصل العلماء في بحوثهم في هذا المجال إلى ان هناك عوامل عديدة لها دور في إحداث السلوك الإجرامي سوف نتطرق في هذا المجال إلى ثلاثة من هذه العوامل:

١. دور التربية والتعليم في السلوك الإجرامي (التحصيل العلمي): لا تنحصر الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات بالأفراد الذين تكون مستوياتهم الثقافية والعلمية متدنية ومنخفضة بل تتجاوز هؤلاء إلى المثقفين والمؤهلين ثقافياً وعلمياً، والجرائم التي يرتكبها المعنيون والمثقفون تسمى بجرائم (ذوي الياقات البيض) التي لا تظهر في كل مكان، حيث تعتبر من اشد الجرائم وأخطرها وتعتبر اخطر من الجرائم الاعتيادية، التي يعاقب عليها القانون لأنها ترتكب بطريقة ذكية ومدروسة وتجلب الضرر لعدد كبير من المواطنين وتعرض سلامة وامن المجتمع للخطر وتزعزع ثقة المواطنين بأصحاب الوظائف والمهن.

٢. دور العوامل الاقتصادية في السلوك الإجرامي: تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ذلك ان ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ما هي إلا ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، وكما ان دور الجريمة تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع.^{١٣}

٣. دور التحضر والتصنيع في السلوك الإجرامي: حيث تكثر الجرائم في البيئات الحضرية والصناعية وتقل أو تنعدم في البيئات الريفية والقروية، نظرا لتعدد الحياة في المجتمع الحضري والصناعي وبساطتها في المجتمع الريفي والقروي، لهذا يعتقد الإجرام بان الوسط الاجتماعي المعقد والمركب كالوسط الصناعي مثلا الذي يعتبر سببا من أسباب الجريمة والجنوح، فالمجتمع الحضري الصناعي قد يخلق الشخصية الإجرامية ويوفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تنمو وتترعرع فيها الشخصية الإجرامية ويعطي التفسيرات العلمية والمبررات العقلانية لظهور الجريمة وانتشارها وبلورتها في المجتمع الصناعي.

لذلك ظهرت اتجاهات عديدة لتفسير السلوك الإجرامي قسمت هذه التغيرات والاتجاهات

هي:

١. الاتجاه الفردي للسلوك الإجرامي: وهو الذي يرد أسباب الجريمة إلى الفرد المجرم نفسه

- ويتفرع إلى قسمين:
٢. اتجاه فردي بايولوجي.
 ٣. اتجاه فردي نفسي.
 ٤. الاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي: وهو الذي يعزي ظاهرة الجريمة إلى عوامل ترجع إلى ظروف البيئة الاجتماعية المباشرة والعامّة والتي تباشر تأثيرها على الفرد.
 ٥. الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الإجرامي: وهو الذي يرد الجريمة إلى عوامل متكاملة وقوى متفاعلة مع بعضها ويرجع بعضها إلى الفرد نفسه (عضوياً، نفسياً) وبعضها الآخر يرجع إلى ظروف الفرد في البيئة التي يعيش فيها.^{١٤}

نظريات مذاهب السلوك الاجرامي:

بعد ذلك ظهرت العديد من النظريات والمذاهب التي فسرت السلوك الإجرامي تفسيراً تقليدياً وواقعياً وعلمياً فمن هذه المذاهب التي فسرت السلوك الإجرامي:

١- المذهب التقليدي: حيث كان شائعاً بين المعنيتين بالعلوم الجنائية ابتداءً من القرن الثامن عشر وكان مؤيديه متأثرين بمذهب الفلاسفة الروحانيون بصوره وتعاليمه وقد تأثروا أكثر بالفيلسوف الفرنسي (اوگست كونت) وكما أننا في صدد الجريمة ومرتكبيها فالقيام بالفعل الغير قانوني وغير سليم يعني ارتكاب جريمة والعمل الصواب هو السلوك الطبيعي والابتعاد عن الأفعال الإجرامية، إذن الشخص أمامه طريقان هما طريق الخير وهو الصواب وطريق الشر وهو الخطأ الإجرامي، فعلى الإنسان هنا ان يسير في الطريق الأول ويبتعد عن الطريق الثاني مادام مدركاً لقواه العقلية ويعرف ان يميز بين الصح والخطأ، فإذا ارتكب الجريمة حقت عليه المسؤولية الجنائية بالفرضية هنا تقول: « انه ارتكبها محض إرادته الحرة وانه أدرك نتائجها لذا فكان النداء بفرض العقوبة القاسية والمشددة على المجرم.^{١٥}

٢- المذهب الوضعي أو الواقعي: حيث كانت ميول الوضعيون تتجه إلى التركيز على خصائص السلوك الإجرامي نفسه من النظر إلى صفة القانون الجنائي فقد وجدوا انه من الصعب الوصول إلى عمق السلوك الإجرامي من الناحية القانونية، فالقانون يصف أنواع من السلوك الإجرامي بصورة تكتيكية حقيقته من دون الاهتمام بالأسباب التي أدت إلى هذا السلوك، فالعالم (مانهايم) ارتأى إلى وجوب دراسة كل سلوك غير اجتماعي سواء كان محرماً قانونياً أو غير محرّم وذلك بحسب رأي العالم (سندرلاند) الذي قال بان السلوك الإجرامي فعل مضر بالهيئة الاجتماعية ومن هنا كان يسعى إلى إدانة ذوي الياقات البيض في بعض أمماتهم السلوكية أما العالم (سيلين) فقد وصف الجريمة بأنها سلوك مخالف للمعايير الجماعية.

فالجريمة في نظر الوضعيون هي ظاهرة اجتماعية كيفية الظواهر التي تسير عليها ظواهر الحياة المختلفة التي ترجع إلى عوامل مختلفة اجتماعية وطبيعية وسياسية وغيرها من العوامل. فيرى البعض ان السلوك الإجرامي سلوك مكتسب ويتم اكتسابه عن طريق التفاعل مع

أشخاص آخرين خلال عملية الاتصال وهذا الاتصال قد يكون شفهيًا أو عن طريق الرموز والإشارات كما يحدث في عملية تعلم السلوك الإجرامي خلال مخالطة الجماعات التي تقوم بين أفرادها علاقات وثيقة.^{١٦}

رابعاً: القيم الاجتماعية: عبارة عن مجموعة من الأفكار تكون فيما بينها جهازاً شبه مقنن (ثابت) يستخدمه الإنسان في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية وتمثل القيم الاجتماعية ركناً أساسياً في تكوين العلاقات البشرية إذ أن القيمة هي التي تنتج السلوك الاجتماعي، وهذا السلوك هو الذي يؤدي إلى تكوين شبكة العلاقات البشرية التي بلورتها تؤثر مرة أخرى على تكوين قيم أخرى وتطورها. وأن للقيم الاجتماعية علاقة وثيقة مع سلوك الأفراد وأن هذه العلاقات تكون دائرية شبه مغلقة لا تحدث إلا في الجماعات المنظمة المتميزة في التركيب. إذ أن عملية التفاعل المنظم هي التي تكون العلاقات البشرية أو الاجتماعية، وعندما تكون هذه العلاقات تكون هي الأساس الذي ينظم تفاعل الفرد مع المواقف المختلفة، بما في ذلك مواقف المفاضلة والاختيار التي تنتج عنها القيمة الجديدة والتي تساعد على تطوير القيمة الثابتة النسبية.

فأعضاء الجماعة يميلون إلى التقيد بمجموعة من القيم الاجتماعية تناسب الغرض من تكوين الجماعة كما يميلون إلى بذل نوع من الضغط الاجتماعي على من يخالف هذه القيم وبالتالي فإن تفاعل الأفراد الذي يكون العلاقات الاجتماعية أو البشرية يصبح خاضعاً لهذه القيم التي يحميها ويؤكدها الضغط الذي يبذله أفراد الجماعة.

وأن لكل مجتمع من المجتمعات قيمة الخاصة به ولكن هناك قيم عامة توجد في الغالبية العظمى من بلدان العالم وتعتبرها كافة إلا مقيماً بشكل أو بآخر قد تكون قيماً بؤرية هامة أي يدور حولها نظام المجتمع. وقد تكون قيم في مجال العموميات الثقافية إذ أن الأكثرية وليس الجميع في المجتمع يقدرون هذه القيم.^{١٧}

وتعتبر القيم معتقدات مصدرها الثقافة هذه المعتقدات قد تكون معتقدات وصفية (خاطئة أو صحيحة) وقد تكون معتقدات تقويمية أي يتم على أساسها الحكم على موضوع معين على أنه حسن أو سيء. ومعتقدات ناهية أي تضبط سلوك الأفراد في المجتمع وتنهاهم عن أعمال غير ذات قيمة أو أنها تضاد القيمة المطلوبة. والقيمة معتقد أصله الشيء المرغوب أو المفضل فالقيمة تفصح عن نفسها في أمط التفضل والاختيار بين البدائل المتاحة بمعنى أننا نمارس سلوكاً معيناً نابعاً من ثقافتنا وقيمنا ونحن راضون عن هذا السلوك.

وتقسم القيم بالاستمرار النسبي، فلا يمكن القول بأن القيم مستمرة وأبدية غير متغيرة ولا متطورة. بل أن بقاءها نسبي، وهذا لا يعني أنها دائمة التغير والتبدل والاصناع المجتمع. فهي استمرارية إلى أن يتضح أن ممارستها يمكن أن تتحول لظهور ظروف جديدة أو لتغلب قيمة على أخرى وهذا الموضوع شائك، وهنا يمكن القول أن القيمة كمفهوم ومحتوى ثابتة، ولكن الذي يتغير هو الشكل والممارسة والوسيلة والطريقة، وهذا التغيير مرهون بتغير المجتمع وهنا يظهر صراع القيم.^{١٨}

رابعاً: الضبط الاجتماعي: يعد موضوع الضبط الاجتماعي من بين الميادين المختلفة التي تناولها علماء الاجتماع عندما تعرضوا إلى طبيعة وأشكال الظواهر وأنماط الأفعال والسلوك والضروب الاجتماعية الأخرى التي يمكن إخضاعها للبحث والدراسة تحت هذا الميدان المعرفي والعلمي. ويرجع تاريخ بلورة هذا المفهوم كحقل مستقل عن حقول علم الاجتماع إلى القرن التاسع عشر عندما نال شعبية بعد نشر كتاب عالم الاجتماع الأمريكي (روس) تحت عنوان الضبط الاجتماعي كما استخدم هذا الاصطلاح رجال القانون من المحاميين عندما تبناه العلامة (باوند) في إشارتهم إلى عملية المطابقة بين الفرد وبين النظام الاجتماعي.

واستخدم اصطلاح الضبط الاجتماعي في أدبيات علماء الاجتماع ولاسيما في إشارتهم إلى عملية الانتظام والأنساق بين الفرد وبين النسق القيمي والمعياري الذي يسود مجتمع من المجتمعات، ووضحوا ان عملية عدم الانتظام تخلق توترات وصراعات سواء بين الأفراد أو الجماعات. فالضبط الاجتماعي من وجهة نظر علم الاجتماع هو عملية الاتصال والتواصل بين ما هو مغروس من ارث اجتماعي في طبيعة النظام الاجتماعي وبين الجماعات الاجتماعية لأجل تحقيق الاستقرار للانسجام في الحياة الاجتماعية.

والضبط الاجتماعي اصطلاح جمعي يشير إلى الأفراد الذين يدخلون في عمليات مخططة وغير المخططة التي بواسطتها يلقن الأفراد عملية الإقناع أو الإجبار لأجل تحقيق المطابقة بينهم وبين ما هو مستخدم من قيم في الحياة الاجتماعية فالضبط الاجتماعي هو الآليات التي يمارس المجتمع سيطرته على مكون الأفراد، وإدخال المطابقة للمعايير والقيم بين الأفراد وثقافة المجتمع.¹⁹ ومن علماء الاجتماع الذين فسروا الضبط الاجتماعي (اميل دوركهايم) الذي حاول ان يفسر الضوابط الاجتماعية بالعوامل الخارجية وركز في أعماله على المعايير الاجتماعية التي تدخل على الأفراد من الخارج وتصبح حقيقة داخلية يعيشها الفرد اجتماعياً، فالضبط بالنسبة إلى (دوركهايم) هو ضرب من ضروب الإلزام الأخلاقي وعلى الفرد ان يطبع القواعد الاجتماعية، ويقبلها طواعية لتصبح واجبا من الواجبات المفروضة عليه أكثر من كونها ضغوطاً خارجية وتشكل هذه الطلبات من المجتمع نمطاً أخلاقياً لأفراد وعناصر أساسية لشخصياتهم.

أما (جورج هريت ميد) وكذلك (سيجموند فرويد) فقد وسعوا مفهوم الاستدخال للمعايير الاجتماعية، وناقش (جورج هريت ميد) تصور (الذات الاجتماعية) (والانا) معتقدا ان هذا التصور ينمو خلال التجارب الاجتماعية. ومن خلاله يصبح داخليا يقود الفرد إلى تشكيل عموميات نحو الآخرين في هذا السلوك فان توقعات الآخرين في المجتمع تشكل خاصية مشاعر الأفراد فالتكوين لهذه المشاعر هو مجتمعي وليس فردياً.

أما (فرويد) فهو يشبه (ميد) إلى حد كبير في نظره إلى تكوين الذات العليا وكذلك (بيجه) إذ يرى ان استدخال المعايير المجتمعية تتضمن ضوابط للحوافز وذلك من خلال دمج التوقعات عن الآخرين في البناء النفسي أما (بيجه) في تناوله لعملية الاستدخال للمعايير فينطلق من عملية الحكم الأخلاقي للطفل من حيث ان الاستقلال لأحكام الأخلاقية تبين عنده عندما تبدأ عملية التعاون في

العلاقات الاجتماعية بينه وبين الآخرين، وعندما تبدأ عملية الاستدخال هذه على أساس سلطوي أي سلطة الآباء على الأطفال فقد تقود هذه العملية إلى المطابقة في العلاقات الاجتماعية، وان عدم المطابقة قد يظهر عندما يكون هناك تباين معياري داخل المجتمع. فمؤدج الأخلاق الفردية تتأق من نماذج البناء الاجتماعي التي بواسطتها يضم الفرد إلى هذه العملية.^{٢٠}

العوامل الاجتماعية للجريمة:

تمهيد:العوامل الاجتماعية هي مجموعة من الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره فيخرج منها تبعا لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس، بهذا المعنى تقتصر الظروف الاجتماعية هنا على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقاً سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصدقاء والذين يختارهم. واهم هذه العوامل هي:

1. الأسرة: هي المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى المخلوق البشري منذ ان يفتح عينه على النور، فهي الوعاء الذي يشكل داخلها شخصية الطفل تشكيلا فرديا واجتماعيا كما أنها المكان الأنسب الذي تصرح فيه الأفكار الآباء والكبار ليطلقها الصغار وعلى مر الأيام فتنشئهم في الحياة.^{٢١} فالأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد تربطهم بروابط قوية تاريخية من صلات الزواج، الدم والتبني، وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة وترتبط أعضاها الأب، الأم، الابن، وغيرها من العلاقات الاجتماعية متماسكة في أساسها للمصالح والأهداف المشتركة. وتلعب الأسرة الدور القيادي في تهيئة وإعداد الطفل لمجابهة الأمور الاجتماعية المعقدة وتدريبه على إشغال الأدوار الاجتماعية المناسبة التي تستطيع من خلالها تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع.^{٢٢} ولقد تقلصت وظيفة الأسرة في الوقت الحاضر وتحولت بعض وظائفها إلى مؤسسات وغيرها نتيجة لاتساع المعرفة وتنوع المفاهيم وتعدد الوسائل والطرق وهذا أدى إلى عدم استطاعة الأسرة القيام بكل وظائفها وذلك لإمكاناتها المحددة ولتعدد الاختصاصات وظهور العلوم المختلفة والمعارف الجديدة ومتطلبات الحياة الكثيرة والتي لا تستطيع أي مؤسسة الإلمام بها جميعا.^{٢٣}

لقد كانت الأسرة قديما تكفي نفسها بنفسها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والدينية والاجتماعية والتربوية والترفيهية وبدأت الأنشطة تتقلص شيئا فشيئا وينتقل بعضها إلى مؤسسات أخرى كالقبيلة أو الدولة، فمن وظائف الأسرة هي التربية الجسمية والصحية التي من خلالها تقوم الأسرة برعاية وعناية أطفالها وتربيتهم تربية جسمية وصحية وذلك بتقديم المأكول والمشرب والغذاء الصحي والنفسي لتنمية أجسامهم وإيجاد المبادئ لهم وتوفير وسائل الراحة، وعلى الوالدين تزويد أبنائهم بالثقافة التي تلائم العصر الذي يعيشون فيه ومن واجب الوالدين كذلك ان يتجاوزوا مع أبنائهم ويفتحوا لهم صدورهم لسماع مشكلاتهم وتعاونهم معهم على حلها وتفهمها.

فيعتقد معظم علماء الاجتماع ان الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية وأول خلية أساسية يتكون منها البناء الاجتماعي وعندما تتعرض الأسرة إلى أي خلل في البناء الاجتماعي فقد تؤثر على بقية المؤسسات الاجتماعية وتتعرض الأسرة إلى الانحلال في بعض المجتمعات واهم أشكال

هذا الانحلال هو الانحلال الأسري التي ترجع ظاهرة إلى تأثير القيم الجديدة عليها ومن هذه المظاهر على ملئ أوقات الفراغ والتسلية والقيم التربوية الحديثة والاجتماعية التي لها تأثير كبير على الأسرة، وهناك ميول فردية وتوجهات موجودة عند الشخص والاتصال بالعالم الخارجي والتعرف على ما هو جديد من قيم كالميول الفردية نحو السعادة والرغبة في الضمان الاجتماعي والاقتصادي ومعرفة التمايز الاجتماعي وأشكاله لظهور الانحلال الأسري عندما تدخل تعديلات في مواقف وإدخال ومواقف غير موجودة سابقاً.^{٢٤}

فالأسرة من وجهة نظر المفكرين الاجتماعيين فقد اهتموا بها منذ أقدم العصور وذلك للوقوف على طبيعة بنائها ووظائفها والمشاكل التي تواجهها محاولة منهم إصلاح المعتل من شؤونها ولأنها اصغر وأدق جهاز في المجتمع ولا يمكن ان تستقيم شؤون المجتمع وتتخلص من مظاهر الانحلال والتصدع إلا إذا استقر البناء الاجتماعي العائلي وفق قواعد وضوابط تنظم سير شؤون هذه المنظمة. ولم تكن الدراسات التي قام بها المفكرين قائمة على البحوث التجريبية والتحليلية بقدر ما كانت فلسفية وشخصية في معظمها لذا نجد البعض في هذه الدراسات هي اقرب إلى حقل الفلسفة وبعيدة في بعض الأحيان عن الاجتماع العائلي، فمن المفكرين الذين اهتموا بدراسة الأسرة وأعطوا آراء وأفكار مهمة هم (أفلاطون، ارسطو، اوكست كونت....) الخ من العلماء المفكرين الذين كان لهم دور كبير في تنظيم حياة الأسرة في الوقت الحاضر مراكز تنظيم التي تعتبر ظاهرة حديثة العهد حيث كانت تقوم بتعاون من وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وجمعية تنظيم الأسرة.

فقد كان هدف الأسرة الرئيسي العناية بالأمومة وتحديد النسل وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية وبالشكل الذي تتلائم مع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات فمن هذه المراكز هي مراكز رعاية الأحداث الجانحين والإصلاحات الذي ازداد بدرجة كبيرة منذ السنوات الأخيرة حيث تعمل هذه المراكز بمفهوم تربوي إصلاحي حيث يسعى إلى تأهيل الحدث والجانحين اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وإصلاحه ليصبح عضواً فعالاً صالحاً في خدمة المجتمع وتعتبر هذه التجربة من التجارب الإصلاحية البناءة الرائدة في المجتمعات النامية سواء كان من حيث الأساليب التربوية والنفسية والإصلاحية أم من حيث المباني التي يقيم بها المنحرفين والجانحين^{٢٥} وعلى ضوء أهمية موقع الأسرة ووظائفها الاجتماعية ودورها الحيوي في تنشئة الفرد، فإننا نستطيع ان ندرك الآثار المترتبة على التحليل الذي يصيب بناء الأسرة ووظائفها في مجال الضبط الاجتماعي وانعكاساتها الخطيرة على مستقبل الفرد واستقراره النفسي والاجتماعي ويظهر بوادر الانحلال الوظيفي الأسري من مصدرين أولهما التفكك الأسري وثانيهما عدم انجاز الأسرة لوظائفها الأساسية.

2. المدرسة والتعليم: ان المهام والواجبات التي تضطلع بها المدرسة يمكن ان تجعل منها مؤسسة وقائية تحمي من خلالها الطفل أو الشاب من ضمنها المدرسة مهمتها التربوية والتعليمية على أكمل وجه، وتتمثل الوظيفة الأساسية للتعليم في توصيل المعارف والمهارات لأشخاص في تدعيم

الاتجاهات والقيم المرغوبة. والنظام التعليمي الذي يواجه الماضي عندما ينقل التراث الثقافي إلى الطلاب ويواجه المستقبل عندما يهتم بتطوير خبرات الطلاب ومهاراتهم وسلوكهم الاجتماعي واهم هدف لها هو ان يضع الفرد في وضع يتسم بالثقة والضبط العقلائي الذاتي.^{٦٦}

وبجانب التعليم والتدريس التي تقوم به المؤسسة التربوية فإنها تقوم بإعداد الشباب من الناحية الشخصية أيضا بالرغم من تأكيد عدد كبير من الباحثين على دور العائلة في بلورة شخصية الفرد وتكوين طبيعته الأصلية وهذا واضح في آراء العالم (براون) في كتابه الأمراض وكذلك فوليوم الاجتماعية إلا ان هؤلاء الباحثين لم يهتموا المؤسسات الأخرى التي لها دور في تكوين وبلورة شخصية الشباب.

فقد تقوم المدرسة في تكوين وتهذيب سلوك الأفراد وفي تكوين وتظم الكائن الإنساني بصورة صحيحة ووقائية من المخاطر التي تشتت أفكاره وإرادته وتسبب الضعف في شخصيته. كما تساعد على زيادة وعي الأفراد واستثمارهم للموارد المتاحة وتعميق إدراكهم ودورهم في المسؤولية تجاه الجماعة التي ينتمون إليها وعلى هذا الأساس فإنها تغرس منظومة من القيم الأخلاقية والسلوكية. وللمدرسة نظام معين في العملية التربوية لذا لابد من تقديم رعاية مناسبة إلى التلاميذ والشباب في هذه المرحلة لكي يستطيعوا مواصلة العملية التربوية وغالبا ما يرجح زيادة تسرب الأطفال من المدارس إلى إهمال طرق الرعاية في هذه المدارس وعدم فهم المدرسين لطلابهم وسوء المعاملة من قبل المدرسين والمعلمين في بعض الأحيان.

فالعراق من بين الدول النامية التي بدأت تدرك خطورة هذه المرحلة فقد شكلت منظمات مهنية تهتم بشؤون الطلبة وهي المنظمة الطلابية التي بدأت تهتم وتركز على شؤون الطلبة وساعدت الشباب الذين هم بحاجة إلى المساعدة من الناحية المادية والمعنوية فقد سعت إلى حل المشاكل الشبابية وتنظيم الوسائل الترفيهية للشباب.

واهتمت أيضا بنشاطات وفعاليات وطموحات الشباب ومحاولة تنميتها والاستفادة من هذه المواهب.

ان دور المدرسة في إحداث السلوك الإجرامي يتبين في قول العالم (فكتور هيجو) «ان كل مدرسة تفتح بقابلها سجن مغلق» ولكن هذا لا يمنع ان يكون للتعليم أثره العكسي في زيادة معدلات الجريمة، صحيح ان التعليم كثير ما يقضي على أنواع من الجرائم بقضائه على ما يصحب الجهل من الإيمان بخرافات مختلفة من وجهة نظر الفرد تصدر عنها الجريمة بما يفتحه من سبل جديدة لارتزاق كانت مغلقة في وجه الفرد، وبما قد يعطيه من مكانة اجتماعية ربما يحاول المتعلم الحرص عليها وبما قد يبذله المتعلم من وقت وجهد في الدراسة ربما كان سيضيفان من المفاسد والشورور إلا ان انتشار التعليم على نطاق واسع قد أضفى على إجرام العصر إذ حوله من إجرام عنف وعدوان على الأشخاص إلى إجرام مدروس بمنطق وذكاء.

مع ذلك فان هناك مسألة ليست محل نزاع وهي ان التعليم يوصل الشخصية ومعها الميول الإجرامية ان وجدت وهذا يؤدي إلى تخفيف حدة بعض الجرائم المرتبطة بالأمية والجهل مثل

الاعتداد على الأشخاص والسرقة ويحولها نحو أنواع أخرى من الإجرام المنتظم والمتمدن مثل النصب والتزوير والاختلاس، ونحو وسائل أكثر أحكاما مثل القتل بالسموم والأسلحة المتقدمة التي لا تحدث صوتا وفي النهاية إلى الرسائل أكثر مهارة من غيرها.^{٣٧}

حيث تعتبر المدرسة من أهم عوامل البيئة الخارجية للصغير والحدث فمن أهم العوامل المؤثرة في سلوك الأحداث في المدرسة هي علاقة المدرسين بالطلاب ونوع البرامج الدراسية والترفيهية وقرب وبعد المدرسة عن محل سكن الطالب وبيئة المدرسة وموقع المدرسة ايكولوجيا (ريف أو مدينة) وهذه بعض العوامل المدرسية وهناك بعض العوامل في البيئة الخارجية كالتغيرات المختلفة التي تحدث في المجتمع (سياسية، أو طبيعية (عوارض أو فيضانات أو زلازل)) اجتماعية (الهجرة من الريف إلى المدينة) والحروب والثورات وغيرها من العوامل التي لها اثر مباشر وغير مباشر على سلوك الحدث والتي تدفع به إلى الجنوح.^{٣٨}

الصحة السيئة: ان من أهم أسباب المهمة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة من المنحرفين والأشرار فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزايا العمر والثقافة والميول والاتجاهات والأذواق حيث انه يتأثر برفاقه أكثر مما يتأثر بابيه أو أمه أو مدرسته. وعندما تكون الخصائل وتستحكم به تتجه إلى الاختلاط والتفاعل بحيث تجعله شاذ ومنحرف في أفكاره وممارسته اليومية وهنا لا تستطيع العائلة ولا أية مؤسسة أخرى في المجتمع من إصلاحه وتقويم أخلاقه المنحرفة وممارسته الخاطئة وأمر كهذا يؤدي إلى أخطار التفكك والتصدع بحيث لا تستطيع العائلة هنا القيام بوظائفها ومهامها تجاه الفرد والمجتمع.

إذن الرفاق يعملون على إشباع ميول الحدث ورغباته وتأكيد وجوده ضمن الجماعة، كما تساعده الجماعة على إقامة علاقات اجتماعية قوية مع من هم في سنه، حيث ان رفاق اللعب لهم دور كبير في التأثير بشخصية الحدث فلعب من المفاهيم التي كانت سائدة عنه انه نشاط يقصد به الاستمتاع بقضاء أوقات الفراغ وقد تبلورت هذه المفاهيم فلم تعد مجرد طريقة لتمضية الوقت، فقد أصبح ينظر إليه كجزء من العمليات التربوية التي ترمي إلى الحد من خطر السلوك الإجرامي لدى الحدث ويقول العالم (بياجيه) في ذلك (ان اللعب عملية تمثل العمل على تحويل المعلومات الواردة لتلائم حاجات الفرد فاللعب والتقليد والمحاكاة جزء لا يتجزأ من النمو العقلي والذكاء).^{٣٩}

ولقد درس الكثير من علماء الإجرام تأثير الجماعات المنحرفة السلوك على الأشخاص أو الشباب الذين يتصلون بها أو يصاحبونها لاسيما إذا كان عند هؤلاء الأفراد استعدادا نفسياً للإسهام في السلوك الانحرافي، وكل فرد في المجتمع معرض للسقوط في الجريمة إذا اتخذ أصدقائه من الأفراد الذين ينتمون إلى مثل هذه الجماعات، ولكن الأبحاث دلت على ان استجابة الفرد لمثل هذه الجماعات تتوقف إلى حد كبير على شخصية المستجيب ومقدار تأثيره في الآخرين وعلى تنشئته الاجتماعية ومقدار رقابة الأسرة على سلوكه وأخلاقه.^{٤٠}

وعلى هذا فان الرفقة السيئة تحطم أو تضعف الروادع تحت تأثير المثل المستمرة من رفاق السوء هذه المثل التي تنتقل بحدوى الإيحاء والحث والتقليد وبما يبثه المجتمع من اطمئنان في النفوس، كما تعمل الرفقة السيئة على تعريف الشباب بالعبادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات والمقامرة والرهان وغيرها من الأمور السيئة التي تجلبها رفقة السوء.

ومن علماء الإجرام الذين اهتموا بدراسة اثر الصحة في ارتكاب الفرد للسلوك الإجرامي العالم (سذرلاند) الذي وضع نظرية (الاختلاط المغاير) وينطلق سذرلاند في نظريته هذه من فرضية أساسية مفادها ان السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بأفراد آخرين وذلك لعملية التواصل أو التفاعل الاجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة في المجتمع الواحد، وان مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين الأشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة والزمالة، وهذا يعني ان يكون بين هؤلاء الأفراد وعلاقات أولية مباشرة ويرى ابراهمسن ان بعض الشباب يرتكبون جرائم تحت ضغط وظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أخطاء سلوكية إجرامية.

4. البيئة السكنية: ان اغلب الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الجريمة والجنوح تؤكد على أهمية البيئة السكنية بوصفها عملاً مساعداً في عملية الإجرام فالمسكن الذي يؤتونه الشخص له دور في هذا المجال ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية الخصائص المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية لأسرة، كما ان المسكن ذاته من حيث ضيقه أو اتساعه ومن حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه ومن حيث ارتفاعه أو انخفاضه ومن حيث قدمه أو حديثه والى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن التي تلعب دور واضح في مجال تماسك جماعة الأسرة أو تفككها في شكل الترويح الغالب.

لذا فالإنسان يكتسب قيمه الشخصية ويكتسب عاداته وسلوكه من الجماعات التي يعيش بقربها لان تأثيرها يرجع بالأساس إلى طبيعة الإنسان بكونه كائن اجتماعي يعتمد في حياته على الجماعة في إشباع حاجاته وعن طريقها يكتسب مهارته وخبرته، لأنه بطبيعته لا يمكن من الاستغناء عنها ووجوده يتوقف عليها وتأثير الجماعة على نحوه أمر يفرضه الواقع والجماعة، فمن هنا يتضح ان البيئة لها دور واثراً على الفرد من نحوه وتطوره ورعايته فمنها ينقل العادات والتقاليد وعنهما يأخذ الكثير من الانطباعات والميول سواء كانت هذا المسكن مريح أم غير مريح فهو يتأثر به بكل الحالات، فالبيئة بمعناها العام هي مدرسة طبيعة لا حدود لها لذلك كان لزاماً عليه ان يسعى لان يكيف نفسه لها.

ويرى (جس تايلر) ان الجريمة المنظمة والعصابات يكون مصدرها الأحياء المختلفة، وفضلاً عن توافر العوامل المساعدة لنشوء مثل هذه المنظمات الإجرامية، فان المنتميين إليها يعتقدون ان المجتمع ساهم بشكل أو بآخر في جعل أحيائهم متخلفة وفي كونهم فقراء لذا فإنهم ينتقمون من المجتمع بتكوين هذه العصابات التي تقوم بارتكاب مختلف أنواع الجرائم خارج مناطق سكنهم.³¹

فالبينة السكنية لها اثر واضح في ظهور الجريمة لدى الفرد لأنها تكون مرتبطة بمجموعة من العوامل والمؤثرات المادية والبيئية المحيطة بالفرد من سكنه والذي له أثره جسماني ونفسي وبالتالي في طريقة سلوكه مع الأفراد المحيطين به.

5. البيئة الترويحية وأوقات الفراغ: البيئة الترويحية هي البيئة التي يقضي فيها الشخص معظم أوقات فراغه وذلك بممارسته بنشاط معين يبعث في روحه البهجة والسرور كالذهاب إلى الحدائق والمتنزهات الموجودة والتي تكون قريبة في محل سكنه أما مفهوم الترويح من الناحية العلمية فهو: نشاط اختياري يقوم به الفرد أثناء وقت الفراغ وان دوافعه الأولية هي الرضا والسرور والبهجة الناتجة من هذا النشاط والترويح الذي يتعلق بألوان الأنشطة التي يقوم بها الفرد والتي يمارسها خارج ساعات عمله حيث ان الفرد اختار بضعة أنشطة لممارستها طوعا نتيجة لرغبة داخلية دافعة فالترويح نشاط اختياري يحدث ويمارس في وقت الفراغ وينتج عنه شعور أو إحساس ذاتي بالغبطة أو السرور والراحة والرضا النفسي.

أما وقت الفراغ فهو وقت الحر المتيسر للفرد والذي من خلاله يستطيع ممارسة أنشطة الفراغ الذي يختارها والتي تتلائم مع أذواقه واتجاهات وموضوعاته وأهدافه ومصالحه، أما في وقت الحاضر أصبح مقدار الوقت ليس مجرد دقائق أو ساعات أو أيام عند الفرد والتي يصرها ويمضيها كما يشاء وإنما هو الوقت المهم الذي ينبغي تخطيطه وبرمجته واستثماره بطريقة تساعد على تنمية الفرد وتطوير قدراته الفكرية والجسمانية والإبداعية.

وقد اهتمت النظرية الاجتماعية المعاصرة بمسألة الفراغ وكيفية استثماره وذلك لما لها من أهمية في تطوير الإنسان وزيادة طاقاته الإنتاجية ودفع عجل المجتمع إلى التقدم والنهوض بحيث يستطيع تحقيق أهدافه المصيرية وطموحاته المشروعة، وذلك لكي يستثمر الشاب أو الشابة وقت الفراغ بالأشياء المفيدة حتى لا ينصرف في تيار الجريمة والسلوك المنحرف الذي يدفع إلى ممارسة الأفعال المشينة والمسيئة بحق الأفراد والمجتمع بصورة عامة حيث تدرس النظرية نشوء ونمو وتوزيع أوقات الفراغ للفئات والجماعات الاجتماعية والمهنية التي يتكون منها المجتمع إضافة إلى اهتمامها بمسائل تنظيم الفراغ والاستفادة منه في سد الحاجات والنجاح وطموحات الشباب في الشيء السليم والمفيد للمجتمع.^{٣٢}

كما ان سياسة الفراغ في المجتمع المتحضر تعتمد على مبدأ إنساني الذي يطمح بتحويل وقت الفراغ إلى وقت الترويح يستفاد منه الإنسان وتستخدمه في تطوير قدراته وإمكانياته الجسمانية والعقلية والمهنية ووقت الفراغ في المجتمع يتيح أمام الإنسان الاحتمالات والإمكانيات التي من شأنها ان تنمي الشخصية طالما انه يستهدف ترسيخ التربية الإنسانية الفاضلة والتنمية الروحية عند الأفراد والجماعات، فانغماس الإنسان في مجال العمل وعدم مشاركته في نشاطات الفراغ لابد ان يقتل عنده أجلا أم عاجلا روح العمل المبدع الذي يستفيد منه المجتمع مما يجعله عرضة لارتكاب الجريمة واندفاعه نحو السلوك المنحرف.^{٣٣}

ان من المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات في الوقت الحاضر هي مشكلة الإدمان

على المخدرات التي تعتبر آفة من آفات أوقات الفراغ حيث كانت اقل انتشارا من الخمر في بلادنا إلا أنها اشد منها فتكا والمدمن على المخدرات سيصاب بانحلال عقلي وخلقي وجسمي فيضعف نشاطه وتقل حيويته وينحط مستواه الاجتماعي فيهمل أسرته وعمله وسائر حياته كما يصبح قلق المزاج وضعيف الذاكرة والإدمان على المخدرات له صلة وثيقة بالإجرام إذ أنها تشل المراكز العليا للدماغ وتطلق الغرائز على حالتها البدائية بحيث يصبح الفرد عاجزاً عن ضبط نفسه وعن التمييز بين الخير والشر، وهناك نقطة مهمة ينبغي الإشارة إليها وهي ليس كل نشاط ترفيهي هو ايجابي وإنما قد يتحول إلى نشاط سلبي إذا أسيء استغلاله وخير مثال على ذلك ألعاب التسلية الالكترونية (الأتاري) وهو فضلا عن فوائده التربوية والنفسية والتقنية إلا أنها لا تخلو من بعض السلبيات، إذ يمكن ان يكون بداية الانحراف وتعلم السلوك الإجرامي إذا ما أدمن على ممارسة اللعب.

وبهذا يظهر ان طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الشخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة مما يحتم على المجتمع ممثلا في هيئاته الاجتماعية والرياضية ان يشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة وتوجههم إلى حسن استغلاله وحين يعمل ذلك فيه يهيئ لنفسه الحماية الأزمة ضد الشرور والآفات الاجتماعية ومنها الجريمة.^{٣٥}

6. بيئة العمل: ان بيئة العمل هي الوسط أو المجتمع الذي ينتقل إليه الفرد لمزاولة مهنة أو حرفة أو وظيفة، وقد يتكيف الفرد لهذا المجتمع أو الوسط وقد يواجه إخفاقاً أو فشلاً في التكيف مع هذا الوسط أو المجتمع مما يترتب عليه تأثير ايجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية.

ويحصل تكيف الشخص مع بيئة العمل عندما يحصل على عمل مناسب يكون ملائماً لقدراته الجسمية والعقلية ومنسجماً مع رغباته الشخصية التي حققها من خلال اجتيازه للمرحلة الدراسية التي أهلته للحصول على العمل المناسب له، مما يساعده على انجازه بإتقان وتطويره وتحسينه فيفوز بتقدير رؤسائه وزملائه في العمل.

وقد تدفع عوامل عديدة بالأشخاص إلى ممارسة الأعمال غير المناسبة منها ضغط الحاجة الاقتصادية للأسرة، إذ ان المستوى المعاشي الواطئ والدخل المنخفض غالباً ما يؤدي إلى عدم استطاعة الوالدين الاستمرار في الإنفاق على أبنائهم لإكمال تعليمهم، فأرباب الأسر الفقيرة يفضلون غالباً اشتغال أبنائهم على استمرارهم في الدراسة، لان ذلك الاستمرار غالباً ما يؤدي إلى اقتطاع جزء ليس باليسير من دخل الأسرة.^{٣٦}

وبيئة العمل كغيرها من البيئات الاجتماعية تهنيء الفرصة للأشخاص لإقامة علاقات اجتماعية مع العاملين أثناء الذهاب إلى العمل أو العودة منه أو في أثناء العمل أو في أوقات الراحة فتتأثر سلوكيات الأشخاص وبالذات الشباب ايجابياً أو سلبياً تبعاً لسلوكيات أصدقائه في العمل، كما ان ظروف العمل قد تفرض على الشباب الصلة بأفراد لا خيار له في انتقائهم أو ان بعض الأعمال تفرض على من مارسها التعرف والاحتكاك بأنماط كثيرة من الناس كالعمل في الأماكن العامة أو المقاهي

وتجارة الأرصفة وغيرها تتيح لمن يعمل فيها ولاسيما الأحداث والشباب في تعلم السلوك الإجرامي. ومن زاوية أخرى فإن أساليب بعض المهنة قد تدفع أحياناً ممارسيها إلى احترام السلوك الإجرامي فمثلاً التعامل مع بيوت الدعارة والحانات والملاهي الليلية الموبوءة يكون جواً مناسباً لأعمال انحرافية غير مشروعة كتعاطي المخدرات.^{٣٧}

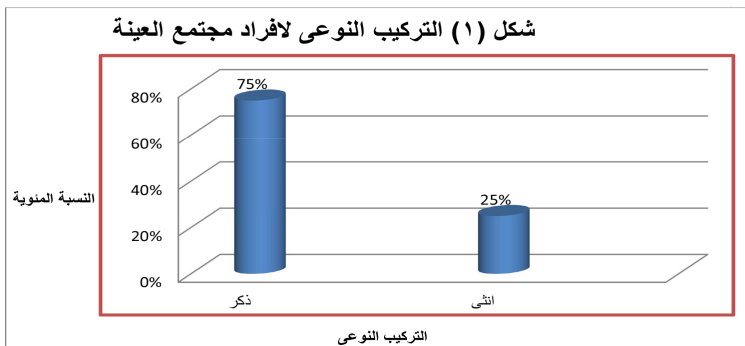
7. ضعف التربية الدينية: ان للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من اجل الوقاية منها. ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال. في حين تعجز الإبداعات الإنسانية بعلمها وأنظمتها وفلسفتها ان تتفد إلى الضمير الإنساني ويقتصر دورها فقط في التحكم بالحياة الظاهرة للإنسان فتسن له الطريق، وتراقب سيره عليه وتردعه بالعقوبة الشديدة إذا حاد عنه.

وأشار بعض علماء الإجرام إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الإجرامي وفي هذا الصدد يرى البعض ان ضعف الوازع الديني هو العامل الرئيس المؤدي إلى هذه الزيادة المفزعة في الإجرام.

ومن هنا يتضح لنا ان للدين الأثر الفاعل في تقويم النفس البشرية نحو ما هو صحيح حيث ان الدين ينهي عن كل ما هو فاحش وغير مرضي لله وللناس جميعاً. وان الدين الإسلامي بطبيعته الحال ينهي عن أي عمل لا يرضي الله والناس وينهي عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد.^{٣٨}

العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة بمدينة بورتسودان:

قام الباحث بتوزيع ١٥٠ إستبانة بين السجن الإصلاحي بمدينة بورتسودان، بهدف الحصول على معلومات ونتائج متعلقة بالعوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة بالمنطقة، يمكن للجهات المختصة الإستفادة من هذه الدراسة في وضع إستراتيجيات للحد من الجريمة.

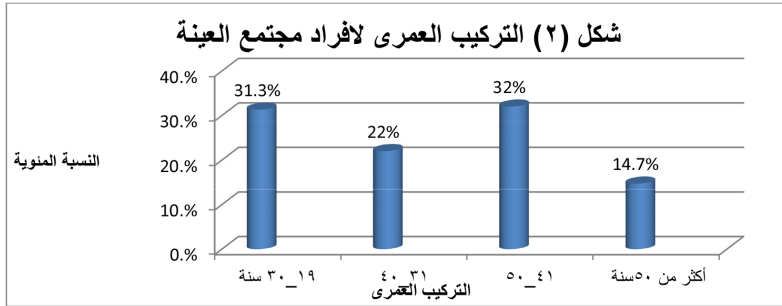


المصدر(الدراسة الميدانية،٢٠١٧).

النوع: يعد النوع احد العوامل الأساسية في ارتكاب الجرائم حيث تكون للقدرة الجسدية دور في مساعدة الجاني في ارتكاب جرمه. لقد تبين لنا من جنس المبحوثين التالي:
تشير بيانات الشكل (١) بأن ٧٥٪ من المبحوثين هم من الذكور وان نسبة الإناث لا تتجاوز ٢٥٪ ويعود السبب في ذلك ان مجتمعنا السوداني يعتبر من المجتمعات المحافظة.

العمر:

تختلف الأحوال الجسمية والنفسية للفرد باختلاف العمر ولكل مرحلة من المراحل العمرية خصائص جسمية ونفسية كثيراً ما تكون عوامل لتكوين سلوك إجرامي كامن لدى الفرد وتؤثر بالتالي فيما ينشأ من هذا التكوين من إجرام، وهذا وقد تناول علماء الإجرام والاجتماع الجنائي سن المجرم بوصفه تصنيفاً لفئات المجرمين المختلفة كما بحثوا تأثير السن في السلوك الإجرامي بشكل عام.

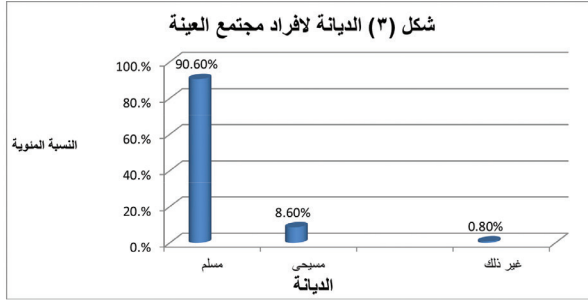


المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧).

تشير البيانات في الشكل (٢) ان أعلى نسبة للذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية (١٩-٣٠) سنة حيث بلغت ٣١,٣٪ وتلتها وبنسبة ٢٢٪ للفئة العمرية (٣١-٤٠) سنة ثم جاء الذين يقعون في الفئة العمرية (٤١-٥٠) سنة بالمرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتهم ٣٢٪ أما الذين يقعون في الفئة العمرية (أكثر من ٥٠) سنة فقد بلغت نسبتهم ١٤,٧٪، علماً ان أعمار النساء تراوحت بين ٢٦-٣٣ سنة. نستنتج مما سبق ان اغلب أفراد العينة هم من الشباب حيث يكونون أكثر استعداداً للانحراف من كبار السن.

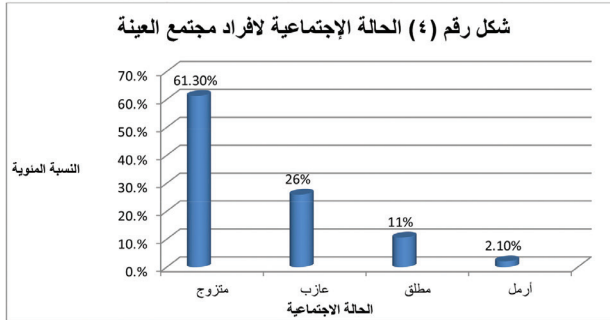
الدين: يعنناه العام مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي أوجدها الله عز وجل ونزلها بالديانات السماوية الثلاثة هذه الديانات تدعو إلى الخير وتنتهي عن الشر ولهذا فإن للدين بصورة الثلاثة أثراً لا ينكر على الظاهرة الإجرامية وذلك عن طريق الابتعاد عن الأفعال الإجرامية. إن للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من اجل الوقاية منها. ودور الدين

يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال.



المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م)

يتضح من خلال الشكل (٣) ان النسبة الكبيرة من المبحوثين تمثل المسلمين وذلك مما يؤكد بعدهم عن دينهم بنسبة ٩٠,٦% ونسبة ٨,٦% هم من المسيحيين ويليهم ٠,٨% هم من لهم ديانة أخرى غير الاسلام والمسيحية.



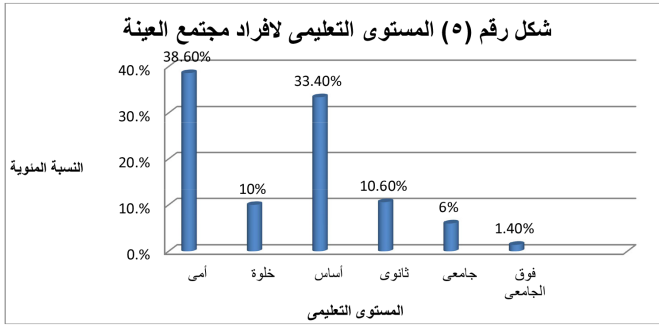
المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

تشير بيانات الشكل (٤) ان أكثر المبحوثين هم من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم ٦١,٣% ثم تلتها ٢٦% من العزاب وكانت نسبة المطلقين ١١% في حين كانت اقل نسبة الأراامل حيث بلغت ٢,١% ان لحالة الفرد الزوجية دلالة مهمة في علاقتها بالجريمة وهذا يعني ان العزاب قد يكونون أكثر اندفاعا واستعدادا للانحراف وارتكاب الجرائم بينما نجد العكس عند المتزوجين الذين قد

يحد الزواج في كثير من الأحيان من طيشهم أو تهورهم في مواجهة مشاكل الحياة وانشغالهم في تدبير وسائل العيش لهم ولأسرهم.

المستوي التعليمي:

تباينت الآراء في اثر التعليم في السلوك الإجرامي، حيث أكد البعض على ان المستويات التعليمية المتدنية للفرد تساعد على ظهور الأفعال السلوكية المنحرفة باعتبار ان التعليم والثقافة تشكل بعد ذاتها ضابطاً مهماً من ضوابط السلوك إضافة إلى ما توفر من وعي عازل ضد الجريمة ويقول في هذا الصدد الكاتب الفرنسي (فيكتور هيجو) «فانك إذا فتحت مدرسة كأنك قد أغلقت سجناً».



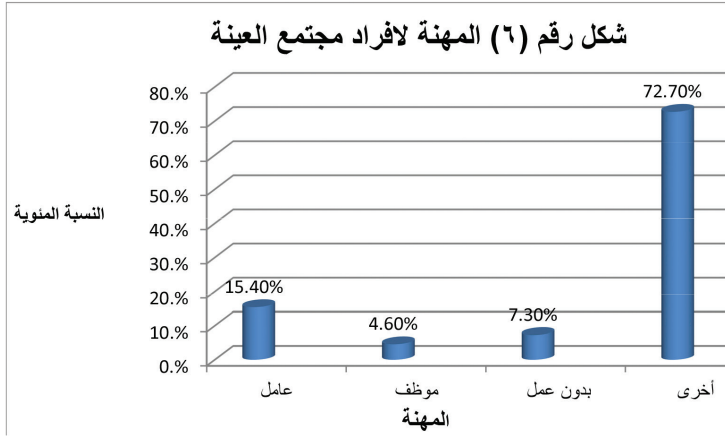
المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧).

تشير بيانات الشكل (٥) ان نسبة ٣٨,٦% من العينة هم من غير المتعلمين وان ١٠% هم من درسوا الخلوة حيث بلغت نسبة من درسوا حتى الاساس ٣٣,٤% تلتها ١٠,٦% من حملة شهادة الثانوي وجاءت نسبة ٦% من درسوا الجامعة أما فوق الجامعي ١,٤% وهذا يؤكد لنا ما ذهبنا إليه من اثر التعليم في السلوك الإجرامي حيث يعد بمثابة عامل ضبط للحد من الجريمة.

المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧).

ويسمى بالوسط المختار لأن الشخص يذهب إليه بإرادته ويلجأ إليه بنفسه وعلاقة العمل بالظاهرة الإجرامية قد تكون غير مباشرة لأن عمل الشخص هو الذي يحدد مستواه الاقتصادي وعليه يتوقف مقدار الدخل للفرد فكلما كان الدخل منخفضاً أو معدوماً يسبب البطالة أثر ذلك في سلوك الشخص وربما قد يدفعه إلى الإجرام

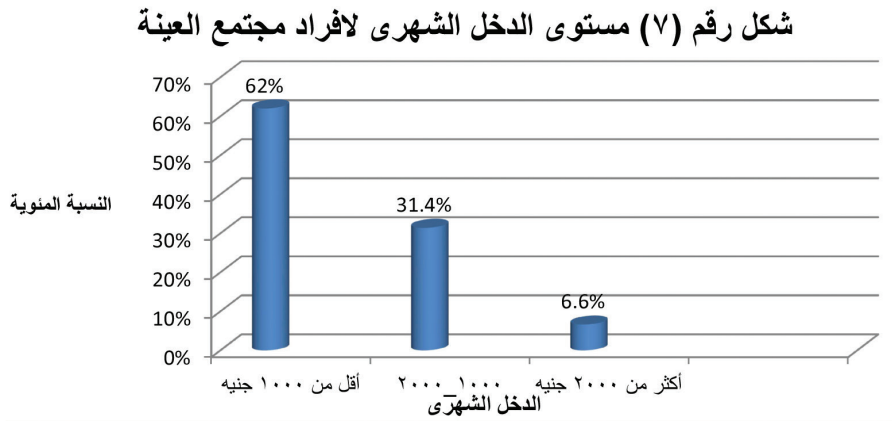
تشير بيانات الشكل (٦) ان أكثر المبحوثين هم من المهن الأخرى المختلفة حيث بلغت نسبهم ٧٢,٧% في حين كانت نسبة الذين كانوا يعملون عمال ١٥,٤% في حين كان نسبة العاطلين عن العمل ٧,٣% ان وجود هذه النسبة الكبيرة من الشباب العطل عن العمل يزيد من حجم



الفقر ويجعل من مناطق سكنى الفقراء أماكن لانتشار الجرائم والانحرافات السلوكية و٤,٦% هم من الموظفين.

المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

الدخل يعتبر الدخل من مقومات الحياة حيث يعتمد عليه الأفراد كلياً من أجل تلبية الحاجات الضرورية كلما يقل الدخل عن مستوى سد الحاجات الضرورية أو مستوى الكفاف كلما

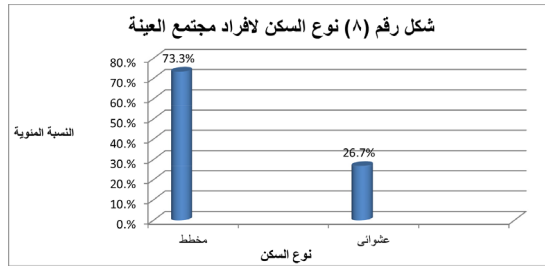


زادت الأعباء المادية للفرد مما يؤدي بالفرد إلى إتباع طرق غير مشروعة كارتكاب الجرائم وغيرها.

تشير بيانات شكل رقم (٧) إلى ان أكثر المبحوثين هم يقل دخلهم عن الحاجة حيث بلغت نسبتهم ٦٢٪ أما الذين يسد دخلهم الحاجة فقد بلغت نسبتهم ٣١,٤٪ في حين كانت نسبة ٦,٦٪ من المبحوثين يفيض دخلهم عن الحاجة. ونستنتج مما سبق بان للدخل أثرا في السلوك الإجرامي حيث ان انخفاضه يؤدي بشكل وبآخر إلى الانحراف في السلوك الإنساني وهذا مما يؤدي إلى ارتكاب الفعل الجرمي.

المصدر (الدراسة الميدانية ، ٢٠١٧م).

يتأثر اختيار المسكن إلى حد كبير بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لرب الأسرة، فوجود السكن في حي ذي مستوى رفيع واحتواؤه على عدد كاف من الأماكن لأفراد الأسرة ودخل مرتفع للأسرة، أما عندما يكون الدخل منخفضا فتضطر الأسرة إلى الإقامة في حي متواضع ومسكن يتناسب وهذا الدخل المنخفض ويكون في الغالب صغير المساحة رديء الإضاءة والتهوية ويكون فيه كل أفراد الأسرة وغير ذلك فإن مثل هذا الظروف في هذا المسكن يؤدي إلى الأعتياد على الهرب منه، يتضح من خلال الشكل (٨) ان نسبة ٧٣,٣٪ هم الذين يمثل نوع سكنهم المخطط ونسبة ٢٦,٧٪ عشوائ.



المصدر (الدراسة الميدانية ، ٢٠١٧م).

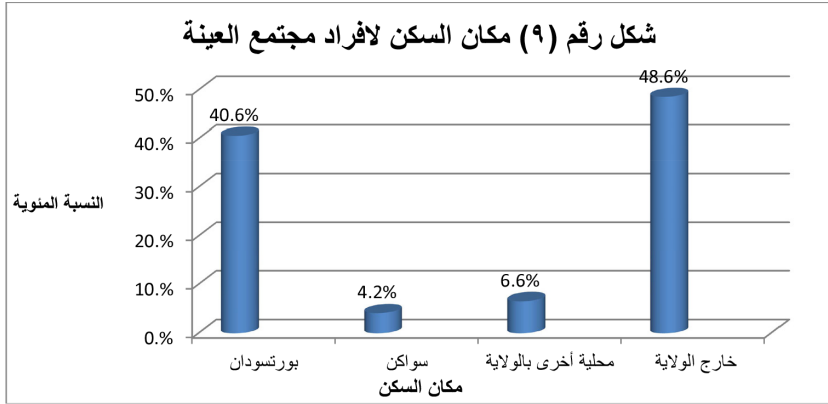
المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

لذا فالإنسان يكتسب قيمه الشخصية ويكتسب عاداته وسلوكه من الجماعات التي يعيش بقربها لان تأثيرها يرجع بالأساس إلى طبيعة الإنسان بكونه كائن اجتماعي يعتمد في حياته على الجماعة في إشباع حاجاته وعن طريقها يكتسب مهارته وخبرته، لأنه بطبيعته لا يمكن من الاستغناء عنها ووجوده يتوقف عليها وتأثير الجماعة على نحوه أمر يفرضه الواقع والجماعة، فمن هنا يتضح ان البيئة لها دور واثر على الفرد من نحوه وتطوره ورعايته فمنها ينقل العادات والتقاليد وعنهما يأخذ الكثير من الانطباعات والميول سواء كانت هذا المسكن مريح أم غير مريح فهو يتأثر به بكل الحالات، فالبيئة بمعناها العام هي مدرسة طبيعة لا حدود لها لذلك كان لزاما عليه ان يسعى لان يكيف نفسه لها.

يتضح من خلال الشكل (٩) ان نسبة ٤٨,٦٪ من افراد مجتمع العينة يسكنون خارج الولاية و٤٠٪ منهم يسكنون مدينة بورتسودان و ٤,٢٪ من سواكن و ٦,٦٪ هم يسكنون بباقي محليات

ولاية البحر الاحمر.

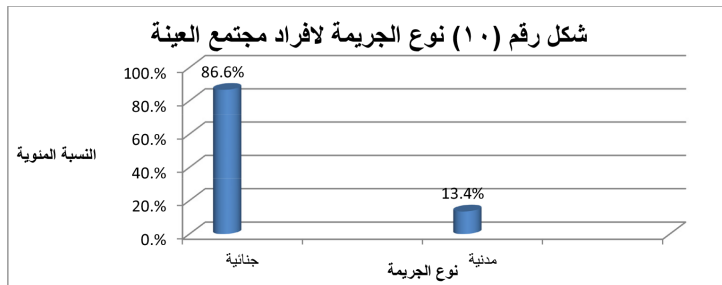
ولكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية فلا بد هنا ان تتضمن بعض الخصائص التي توضحها عن المشكلات الاجتماعية الأخرى ومن هذه الخصائص انه يجب ان يحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضرر للصالح العام وبصورة فعلية لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده لأنه يشكل جريمة فالنية في ارتكاب الجريمة والتفكير بها عن دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ به قانونياً.



المصدر(الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

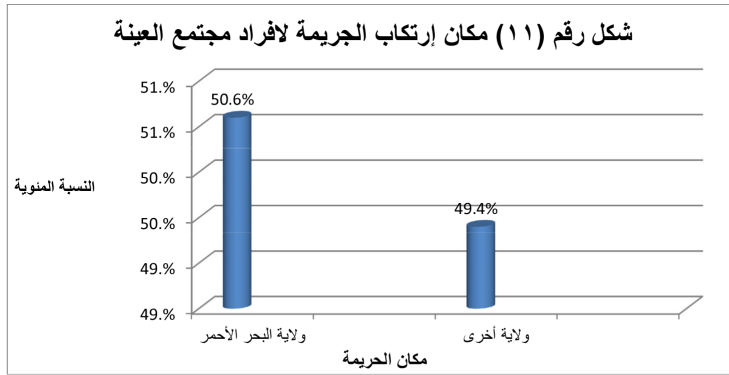
المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

يتضح من خلال الشكل (١٠) ان نسبة ٨٦,٦% من المبحوثين نوع الجريمة التي ارتكبوها جنائية وهى متمثلة في جرائم المخدرات والاعتصاب والتحرش بالاطفال و ١٣,٤% من افراد مجتمع العينة جريمة مدنية.



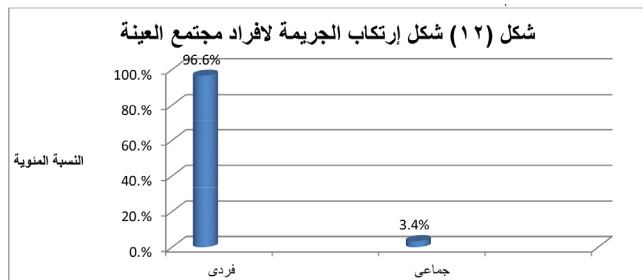
المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

محل الإقامة تأتي أهمية محل الإقامة للمبحوثين من كونه يمثل الميدان الاجتماعي الذي يسهم إلى حد بعيد في تكوين قيمهم وأمطهم السلوكية وعلاقتهم الاجتماعية في ظل الإطار الثقافي الذي يسهم وتحدده بيئتهم التي ينتمون إليها. وتعتبر القيم معتقدات مصدرها الثقافة هذه المعتقدات قد تكون معتقدات وصفية (خاطئة أو صحيحة) وقد تكون معتقدات تقويمية أي يتم على أساسها الحكم على موضوع معين على انه حسن أو سيء. ومعتقدات ناهية أي تضبط سلوك الأفراد في المجتمع وتنهاتهم عن أعمال غير ذات قيمة أو أنها تضاد القيمة المطلوبة. والقيمة معتقد أصله الشيء المرغوب أو المفضل فالقيمة تفصح عن نفسها في أمط التفضل والاختيار بين البدائل المتاحة بمعنى أننا نمارس سلوكا معيناً نابعاً من ثقافتنا وقيمنا ونحن راضون عن هذا السلوك. يتضح من خلال الشكل (١١) لافراد مجتمع العينة ان نسبة الذين ارتكبوا جريمتهم داخل ولاية البحر الاحمر ٥٠,٦% ونسبة ٤٩,٤% منهم ولاية اخر.



المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

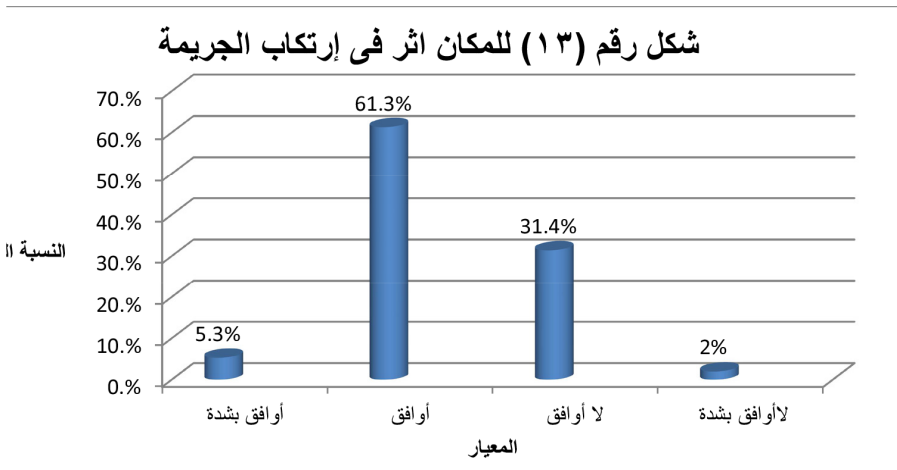
ويمكن ان نقول ان الجريمة المنظمة والعصابات يكون مصدرها الأحياء المختلفة، وفضلا عن توافر العوامل المساعدة لنشوء مثل هذه المنظمات الإجرامية، فان المنتمين إليها يعتقدون ان المجتمع ساهم بشكل أو بآخر في جعل أحيائهم متخلفة وفي كونهم فقراء لذا فإنهم ينتمون من المجتمع بتكوين هذه العصابات التي تقوم



بارتكاب مختلف أنواع الجرائم خارج مناطق سكنهم
يتضح من خلال الشكل (١٢) ان نسبة ٩٦,٦% من افراد مجتمع العينة ارتكبوا الجريمة بشكل
فردى ونسبة ٣,٤% بشكل جماع.

المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

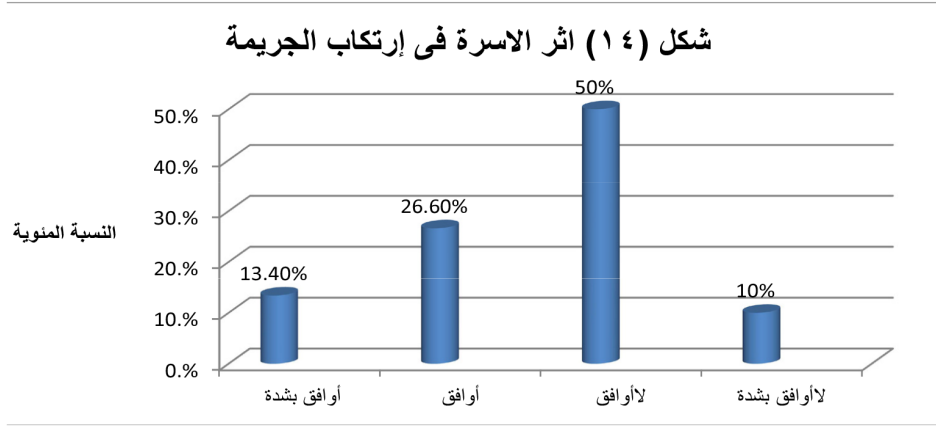
يرتبط المكان بالتوزيع الجغرافي للجريمة ومدى تأثيره العوامل المكانية على السلوك الإجرامي
ما لاحظته الباحثون من ارتفاع نسبة الإجرام في المدن مقارنة بنسبة الإجرام في الريف سواء أكان
ذلك في الكم أو النوع فالجريمة تزداد في المدن الكبرى عنها في المدن الصغرى. الجريمة لا تعرف
حدود ولا يوجد مكان علي سطح الأرض يخلو من جريمة ولكن يتباين تلك الجرائم من مكان لآخر
وتختلف طبيعة كل جريمة عن غيرها من الجرائم حسب المكان والظروف الاقتصادية وفي المدينة
الواحدة تختلف الجريمة الواحدة حسب الإحياء وشدة التزاحم مما يؤثر علي توطن الجريمة.
يتضح من خلال الشكل (١٣) أن نسبة ٦١,٣% يوافقون أن للمكان أثر كبير في إرتكاب الجريمة
والنسبة التي تليها ٣١,٤% لا يوافق ونسبة ٥,٣% يوافق بشدة ونسبة ٢% لا يوافق بشدة.



المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

تفكك العلاقات العائلية حيث تؤثر العلاقات التي تربط المبحوثين بعوائلهم سلباً أم إيجاباً
على الإقدام للفعل الإجرامي، ومن خلال بيانات الشكل السابق يتضح ذلك وعلى ضوء أهمية
موقع الأسرة ووظائفها الاجتماعية ودورها الحيوي في تنشئة الفرد، فإننا نستطيع ان ندرك الآثار
المتربة على التحليل الذي يصيب بناء الأسرة ووظائفها في مجال الضبط الاجتماعي وانعكاساتها
الخطيرة على مستقبل الفرد واستقراره النفسي والاجتماعي ويظهر بواحد الانحلال الوظيفي الأسري

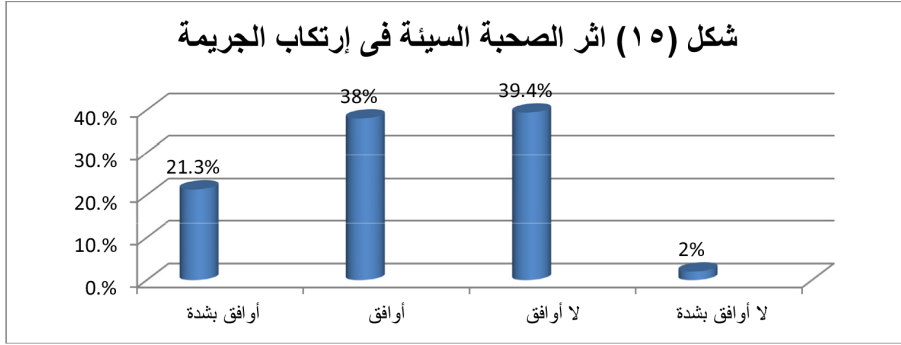
من مصدرين أولهما التفكك الأسري وثانيهما عدم انجاز الأسرة لوظائفها الأساسية. نستنتج من الشكل (١٤) ان نسبة ٥٠% من المبحوثين لا توافق بأن الاسرة سبب في الجريمة و تليها نسبة الذين يوافقه ٢٦,٦%، وهذه النسبة العالية التي تكون علاقتهم سيئة مع عوائلهم تعتبر من العوائل الدافعة للجريمة ونسبة ١٣,٤% يوافقه بشدة ونسبة ١٠% لا يوافقه بشدة على أن الاسرة سبب في الجريمة. حيث ان تفكك العلاقات العائلية داخل الأسرة الواحدة يؤدي إلى ارتكاب العديد من الجرائم وهذا واضح من الشكل



المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

الصحة السيئة: إن من أهم أسباب المهمة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة من المنحرفين والأشرار فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزاييا العمر والثقافة والميول والاتجاهات والأذواق حيث انه يتأثر برفاقه أكثر مما يتأثر بابيه أو أمه أو مدرسته. وعندما تكون الخصائل وتستحكم به تتجه إلى الاختلاط والتفاعل بحيث تجعله شاذ ومنحرف في أفكاره وممارسته اليومية وهنا لا تستطيع العائلة ولا أية مؤسسة أخرى في المجتمع من إصلاحه وتقويم أخلاقه المنحرفة وممارسته الخاطئة وأمر كهذا يؤدي إلى أخطار التفكك والتصدع بحيث لا تستطيع العائلة هنا القيام بوظائفها ومهامها تجاه الفرد والمجتمع.

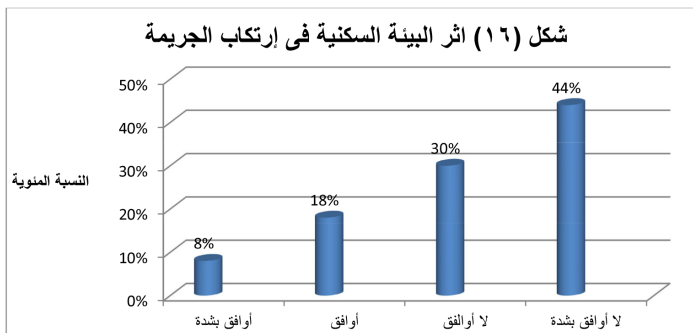
نستنتج من الشكل (١٥) ان اغلب أفراد العينة لا يوافقون ان للصحة السيئة لها تأثير قوي على الأفراد وكانت نسبتهم ٣٩,٤% بينما كانت نسبة الذين أجابوا اوافق بان لها تأثير فكانت ٣٨% ونسبة ٢١,٣% يوافق بشدة ونسبة ٢% لا يوافق بشدة. ومن هنا يتضح ان للصحة السيئة اثر في ارتكاب الجريمة.



المصدر (الدراسة الميدانية،٢٠١٧م).

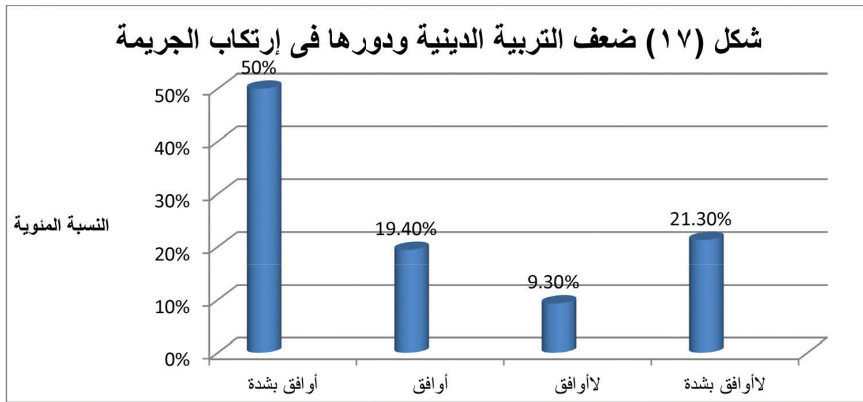
البيئة السكنية: إن اغلب الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الجريمة والجنوح تؤكد على أهمية البيئة السكنية بوصفها عملا مساعدا في عملية الإجرام فالمسكن الذي يؤمنه الشخص له دور في هذا المجال ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية الخصائص المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية لأسرة، كما ان المسكن ذاته من حيث ضيقه أو اتساعه ومن حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه ومن حيث ارتفاعه أو انخفاضه ومن حيث قدمه أو حداثةه والى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن التي تلعب دور واضح في مجال تماسك جماعة الأسرة أو تفككها في شكل الترويح الغالب.

من خلال بيانات الشكل (١٦) يتضح لنا ان نسبة ٤٤% من افراد مجتمع العينة لا يوافق بشدة على ان البيئة السكنية لها علاقة بالجريمة ونسبة ٣٠% من افراد مجتمع العينة لا يوافق ونسبة ١٨% من افراد مجتمع العينة يوافقون على ان البيئة السكنية لها تأثير على ارتكاب الجريمة ٨% منهم يوافقون بشدة على ان البيئة لها تأثير على الجريمة.



المصدر (الدراسة الميدانية،٢٠١٧م).

ضعف التربية الدينية: إن للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من أجل الوقاية منها. ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال. يتضح من خلال الشكل (١٧) للمبحوثين أن نسبة ٥٠% من أفراد مجتمع العينة يوافقون وبشدة على أن لضعف الجانب الديني له الأثر والدور الكبير في ارتكاب الجريمة و١٩,٤% يوافق ويليه نسبة ٩,٣% لا يوافقون و٢١,٣% لا يوافقون بشدة.



المصدر، (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م)

البطالة تعتبر من أهم المؤثرات على عوامل المبحوثين لان انعدامها في بعض الحالات يؤدي إلى عدم قدرته إلى سد حاجاتهم الضرورية التي تدفع بالأبناء وفي بعض الأحيان الآباء إلى ارتكاب الجرائم من أجل إشباع حاجاتهم الضرورية. ان من المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات في الوقت الحاضر هي مشكلة الإدمان على المخدرات التي تعتبر آفة من آفات أوقات الفراغ والبطالة حيث كانت اقل إنتشاراً من الخمر في بلادنا إلا أنها اشد منها فتكا والمدمن على المخدرات سيصاب بانحلال عقلي وخلقي وجسمي فيضعف نشاطه وتقل حيويته وينحط مستواه الاجتماعي.

نستنتج من الشكل (١٨) ان نسبة الذين أجابوا بان العطالة لها دور كبير ويوافقون بشدة تأثير على حياتهم كانت ٨٣,٣% مقابل ١٦,٦% من الذين أجابوا بان ليس للحالة المادية تأثير على حياتهم. وهذا يعني ان للحالة المادية ذات تأثير مباشر في ارتكاب الجرائم.

النتائج:

١. تعتبر العوامل الإقتصادية هي السبب الرئيسي في ارتكاب الجرائم بمنطقة الدراسة.

٢. إنحصرت الجريمة بمنطقة الدراسة بريف المدينة ومناطقها الحدودية.
٣. إن أكثر مرتكبي الجرائم بمنطقة الدراسة دخلهم الشهري أقل من ١٠٠٠ جنيه.
٤. إن أغلب الجرائم بمنطقة الدراسة جرائم جنائية متمثلة في جرائم المخدرات والإغتصاب والتحرش بالأطفال.
٥. ضعف التربية الدينية لها أثر كبير في إرتكاب الجريمة بمنطقة الدراسة.
٦. تعتبر الأسرة هي أكثر العوامل في إرتكاب الجريمة وإنتشارها.
٧. الأمية والفقر كان لهما أثر واضح في الجرائم بمنطقة الدراسة.
٨. إن أكثر الفصول إرتكاباً للجريمة بمنطقة الدراسة هو فصل الصيف.
٩. السبب أو العامل الرئيسي في إرتكاب الجريمة بمنطقة الدراسة هو الجانب الماد.
١٠. العادات والتقاليد بمنطقة الدراسة كان دور سلبي في إرتكاب الجريمة.
١١. إنحصرت جرائم النساء بمنطقة الدراسة في بيع الخمر وسرقة المنازل.
١٢. إن موقع مدينة بورتسودان له أثر في الجريمة بأعبارها منطقة حدودية مما يوجد الجرائم العابرة للحدود.
١٣. يعتبر الطلاق والخلافات الزوجية هي أكثر مؤثرات إنتشار الجريمة عند النساء والتنشئة غير الحميدة لدى الاطفال.
١٤. أوضحت الدراسة أن للمكان علاقة وأثر كبير في إرتكاب الجرائم.

التوصيات:

١. تنمية ريف المدينة بفتح المراكز الثقافية للشباب وتوعيتهم بخطر الجريمة.
٢. عمل مشاريع تنموية لزيادة الدخل اليومي للأسر والحد من ظاهرة الفقر.
٣. التوعية بخطر متعاطى المخدرات والجرائم وأثارها السالبة على الفرد والمجتمع.
٤. العمل على إبادة مزارع زراعة الحشيش والمخدرات للتقليل من خطرها.
٥. التنشئة الاسرية للأطفال والتربية على القيم والعادات الدينية الحميدة.
٦. العمل على توعية المجتمع وتثقيفه ونشر التعليم بالمنطقة.
٧. توفير متطلبات الحياة من الخدمات العامة من صحة ونقل وتعليم وغيره.
٨. العمل على نشر قوات الشرطة وتمكينهم في فصول السنة التى تزداد فيها الجريمة والحفاظ الأسري.
٩. إتباع الدين الإسلامى فى مأمور به وما نهى عنه والقيم النبيلة لسنة النب.
١٠. التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لدى مواطنى منطقة الدراسة.
١١. تعزيز وتقوية التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة فى مجال مكافحة الجريمة.
١٢. توجيه وسائل الإعلام المختلفة لتشكيل القناعة لدى عامة الناس بخطر الجرائم.
١٣. العمل على تكثيف الجهود للقضاء على الجريمة بين جميع أفراد المجتمع للعمل معاً.

الهوامش والحواشي:

١. هربرت، ديفيد، ٢٠٠١م، جغرافية الجريمة الحضرية، ترجمة ليلى صالح زعزوع، بيروت الدار العربية للطبع، ص ٤٨.
٢. الجميلي، فتحية عبد الغني، ٢٠٠١م، الجريمة والمجتمع ومركب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، ص ٣٥.
٣. مازن، بشير (٢٠٠١): مبادئ علم الاجرام، دار الكتب والوثائق، بغداد، ص ١.
٤. الجميلي، فتحية عبد الغني، ٢٠٠١م، الجريمة والمجتمع ومركب الجريمة، مصدر سابق، ص ٣٥.
٥. مازن، بشير (٢٠٠١): مصدر سابق، ص ١٦٥-١٦٧.
٦. عودة، احمد سليمان (١٩٨٧)، اساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الانسانية، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، الزرقاء، الاردن، ص ٥٥.
٧. الحسن، إحسان محمد، ١٩٨٦م، الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، دار الطليع للطباعة والنشر، بيروت، ص ٢٦٦.
٨. عبد الجبار، عريم (١٩٧٣): نظريات علم الاجرام، مطبعة المعارف، بغداد، ص ١٦.
٩. الشتا، السيد علي (١٩٨٧)، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٢٢-٢٣.
١٠. لجميلي، فتحية عبد الغني، ٢٠٠١م، مصدر سابق، ص ٣٩.
١١. المشهداني، فهيمة كريم (٢٠٠٩): التصنيع والجريمة، الطبعة الاولى، بغداد، ص ٤٤.
١٢. الجميلي، فتحية عبد الغني، ٢٠٠١م، مصدر سابق، ص ٥١.
١٣. الدوري، عدنان (١٩٧٦): اسباب الجريمة والسلوك الاجرامي، الكتاب الاول، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، ص ١١.
١٤. عبد الجبار، عريم (١٩٧٣): نظريات علم الاجرام، مطبعة المعارف، بغداد، ص ٨٤.
١٥. الحسن، إحسان محمد، ١٩٨٦م، الفراغ ومشكلات استثماره، مصدر سابق ص ١٩٢.
١٦. المغربي، سعد (١٩٦٧)، المجرمون الفئات الخاصة واساليب رعايتها، القاهرة، المركز الاسلامي للطباعة والنشر، ص ١٢١.
١٧. الجميلي، فتحية عبد الغني، ٢٠٠١م، الجريمة والمجتمع ومركب الجريمة، مصدر سابق ص ٦٤.
١٨. غياري، محمد سلامة (١٩٨٦)، الانحراف الاجتماعي للمنحرفين ودور الحادثة الاجتماعية معهم، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص ٨٢.
١٩. ابراهيم، ناصر (١٩٨٣): علم الاجتماع التربوي، مصدر سابق، ص ٦٢.
٢٠. ابراهيم، ناصر (١٩٨٣): علم الاجتماع التربوي، مصدر سابق، ص ١١٥.
٢١. صبيح، عبد المنعم، ٢٠٠٩م، الضبط الاجتماعي، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ص ٩.

٢٢. صبيح، عبد المنعم، ٢٠٠٩م، الضبط الاجتماعي، مركز العراق للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد، ص ١٠.
٢٣. دينكن، ميشيل (١٩٨٠)، معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، ص ٢٩٦.
٢٤. ابراهيم، ناصر (١٩٨٣): علم الاجتماع التربوي، دار الجليل للطباعة والنشر، بيروت، ص ٦٤.
٢٥. صبيح، عبد المنعم، ٢٠٠٩م، الضبط الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٣٥.
٢٦. القصير، مليحة عوني (.....)، علم اجتماع العائلة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ص ٣٠.
٢٧. الجابري، خالد فرج (١٩٩٧): دور مؤسسات الضبط في الامن الاجتماعي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ص ٦٣.
٢٨. الخطيب، منذر هاشم (١٩٨٤)، الخدمات الاجتماعية للشباب، مطبعة دار المعارف، بغداد، ص ٨٠.
٢٩. رؤوف عبيد، ١٩٨١م، أصول علميا لإجرام والعقاب، دار القاهرة للطبع، ص ١٤٣.
٣٠. الحسن، إحسان محمد، ١٩٨٦م، الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، مصدر سابق ص ١٣٨.
٣١. سعفران، حسن شحاتة (١٩٦٦)، علم الاجرام، دار النهضة المصرية، القاهرة، ص ١٣٦.
٣٢. خليفة، احمد محمد (١٩٧١): مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي، القاهرة، ص ١٤٢.
٣٣. الحسن، إحسان محمد، ١٩٨٦م، الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، مصدر سابق، ص ١٥.
٣٤. الحسن، إحسان محمد، ١٩٨٦م، الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، مصدر سابق، ص ٨.
٣٥. إبراهيم، نشأت أكرم، ١٩٧٠م، علم النفس الجنائي، مطبعة المعارف، بغداد، ص ١٣.
٣٦. جلال، ثروت، ١٩٧٩م، الظاهرة الإجرامية، دراسة في علم الإجرام والعقاب، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ١٤٧.
٣٧. ابراهيم، ناصر (١٩٨٣): علم الاجتماع التربوي، مصدر سابق، ص ٤٩.
٣٨. العاني، عبد اللطيف عبد الحميد (١٩٧٦)، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في بغداد، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الاداب، بغداد، ص ٨٨.
٣٩. عبد المعطي، عبد الباسط، ١٩٧٧م، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الهيئة، ص ١٣٠.

الملاحق:

استبانة موجه للموقوفين بسجني بورتسودان
أود إعداد ورقة علمية بعنوان العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة { دراسة حالة مدينة بورتسودان }، ولضرورة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة. أمل منكم

أخواني الكرام الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة، علماً أن جميع المعلومات ستعامل بسرية ولن تستعمل إلا لغرض البحث العلمي.

أولاً: البيانات الشخصية:

١/ النوع: أ/ ذكر { } ب/ انثى { } .

٢/ العمر:

أ/ ١٩_ ٣٠ سنة { } ب/ ٣١ - ٤٠ سنة { } ج/ ٤١ - ٥٠ سنة { } د/ أكثر من ٥٠ سنة { } .

٣/ الديانة:

أ/ مسلم { } ب/ مسيحي { } ج/ غير ذلك { } .

٤/ الحالة الاجتماعية:

أ/ متزوج { } ب/ عازب { } ج/ مطلق { } د/ ارمل { } .

٥/ المستوى التعليمي:

أ/ ابي { } ب/ خلوه { } ج/ اساس { } د/ ثانوي { } ذ/ جامعي { } ز/ فوق

الجامعي { } .

٦/ المهنة:

أ/ عامل { } ب/ موظف { } ج/ بدون عمل { } د/ اخري { } حددها.....

٧/ مستوى الدخل الشهري:

أ/ أقل من ١٠٠٠ جنيه { } ب/ ١٠٠٠_ ٢٠٠٠ { } ج/ أكثر من ٢٠٠٠ { } .

٨/ نوع السكن:

أ/ مخطط { } ب/ عشوائي { } .

٩/ مكان السكن:

أ/ بورتسودان { } ب/ سواكن { } ج/ محلية اخرى بالولاية { } حددها..... د/ خارج

الولاية { } حددها.....

ثانياً: المعلومات الخاصة بالجريمة:

١١/ نوع الجريمة التي ارتكبتها:

أ/ جنائية { } حددها.....

ب/ مدنية { } حددها.....

١٢/ مكان ارتكابك للجريمة ؟

أ/ ولاية البحر الاحمر { } حددها.....

ب/ ولاية أخرى { } حددها.....

١٣/ ارتكابك للجريمة بشكل:

أ/ فردي { } ب/ جماعي { } .

ثالثاً: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة:

السبب	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١٤ - المكان أثر في ارتكاب الجريمة				
١٥. الاسرة كانت سبب في ارتكاب الجريمة				
١٦ - الصحة السيئة دور في ارتكاب الجريمة				
١٧ - البيئة السكنية دور كبير في ارتكاب الجريمة				
١٨ - ضعف التربية الدينية دور في ارتكاب الجريمة				
١٩ - البطالة أثر في ارتكاب الجريمة				

والله الموفق